مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥١٥

الأربعاء، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد هويسغن	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد كينيس
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيدة غولاب
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) (S/2019/157)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) (S/2019/321)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة نوجين مصطفى.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/321، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، ٢٤٠١ (٢٠١٨)، ٢٤٤٩ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

السيدة مولر (*تكلمت بالإنكليزية*): خلال ثماني سنوات من الصراع، عاش السوريون سلسلة من الفظائع. فقد قُتل مئات الآلاف، وتعرض كثيرون آخرون للتشويه جسديا ونفسيا، وما زال السوريون في الشمال الشرقي والشمال الغربي للبلد في خوف دائم من كارثة إنسانية أخرى تتكشف فصولها. واليوم، يعيش أكثر من ثمانية من كل عشرة أشخاص دون خط الفقر، وما زال حوالي ١٢ مليون شخص في سورية يعتمدون على المساعدات الإنسانية.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة شواغل أساسية.

أولا، إدلب، حيث تفيد التقارير أن تصاعد الأعمال العدائية منذ شباط/فبراير يتسبب في وفيات وإصابات بين المدنيين، فضلا عن تدمير كبير للبنية الأساسية المدنية. ومنذ شباط/فبراير، ذُكر أن أكثر من ٢٠٠ من المدنيين قتلوا كنتيجة مباشرة للاشتباكات العسكرية والهجمات المتزايدة، فضلا عن عدد أكبر من الجرحى. وتسبب القتال أيضا في فرار أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ شخص إلى المناطق القريبة إلى الحدود التركية. ولا تزال الهياكل المدنية – وخاصة المدارس والمستشفيات – تتعرض للهجوم. وبلغ عدد الهجمات على المدارس في شباط/فبراير وآذار/مارس فقط ١١ هجوما، وسمعنا تقارير تفيد أنه، في يوم الاثنين، تضررت مدرستان جراء الغارات الجوية، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أطفال. إضافة إلى ذلك، أغلق العديد من المدارس في المنطقة إلى أجل غير مسمى بسبب القتال.

إننا نعول على جميع الأطراف، وخاصة تركيا والاتحاد الروسي، بوصفهما ضامنين لاتفاق التهدئة، لكبح التصعيد الحالي والضغط على جميع الأطراف للتنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان أن تحترم جميع الأطراف القانون الإنساني الدولي وأن تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتفادي إلحاق الضرر بالمدنيين وتقليله إلى أدنى حد ممكن. وكما قال الأمين العام مرات عديدة من قبل، فإن أي هجوم عسكري واسع النطاق في إدلب سيكون بتكلفة غير مقبولة من حيث الخسائر في الأرواح والمعاناة البشرية.

في شمال غرب سورية، هناك ما يقدر بـ ٢,٧ مليون شخص لا يزالون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك أكثر من مليون طفل. ويشمل ذلك ١,٧ مليون شخص من المشردين داخليا، كثير منهم شردوا عدة مرات ويعيشون في مخيمات منذ سنوات. وحوالي ٤٠ في المائة من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس. وأكثر من مليوني شخص يعتمدون على نقل المياه بالشاحنات للحصول على المياه النظيفة. ويواصل الشركاء في المجال الإنساني الاستجابة للاحتياجات المتغيرة، حيث يتلقى الآلاف من النازحين حديثا الغذاء والمساعدات الأخرى. وفي كل شهر، يتم الوصول بمساعدة حاسمة الأهمية إلى حوالي ١,٧ مليون سوري من خلال عمليات عبر الحدود انطلاقا من تركيا. وضمان استدامة هذا الوصول للمساعدات الإنسانية أمر أساسي.

ثانيا، أود أن أسلط الضوء على الحالة في مخيم الهول. لقد أبلغنا المجلس مرارا عن محنة عشرات الآلاف من المدنيين في مخيم الهول، ٩٢ في المائة منهم من النساء والأطفال. ومعظمهم تعرض للعنف والصدمات على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وهم يعيشون الآن في ظروف صعبة للغاية يواجهون طائفة من تحديات الحماية ومصيرا غير مؤكد ومقلق. ويشمل ذلك خطر الحرمان من الإعادة إلى الوطن وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج أو المحاكمة العادلة، أو حتى خطر أن يصبحوا عديمي الجنسية، رغم حصولهم على الجنسية أو المطالبة بها. ويشمل أيضا الانفصال الأسري وعدم معرفة مكان وجود أفراد الأسرة، نظرا للغياب الملحوظ للراشدين الذكور والفتيان المراهقين ممن تزيد أعمارهم عن ١٥ عاما في المخيم.

إن جميع الأطفال، بمن فيهم أولئك الذين يشتبه في ارتباطهم بالجماعات المسلحة أو الجماعات الإرهابية، يحق لهم الحصول على رعاية خاصة والحماية بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل. ويجب أن يعاملوا كضحايا في المقام الأول. ويجب إيجاد حلول للرعايا الأجانب على وجه السرعة، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان إعادة رعاياها إلى أوطانهم لأغراض المقاضاة وإعادة التأهيل و/أو إعادة الإدماج، حسب الاقتضاء، ووفقا للقانون الدولي والمعايير الدولية.

ومخيم الهول يستضيف حاليا أكثر من ٠٠٠ ٧٣ مدني. وما يقرب من ثلثي هؤلاء – ثلثيهم – أطفال تقل أعمارهم عن ١٢ سنة. وقرابة ٤٣ في المائة من سكان المخيم سوريون و٤٢ في المائة عراقيون و ١٥ في المائة من الرعايا الأجانب. وهناك ٤٥٨ طفلا غير مصحوبين ومنفصلين عن ذويهم، بمن فيهم ١٢١ طفلا ظلوا في مراكز الرعاية المؤقتة في انتظار التعرف على أسرهم ولم شملهم. وتعمل أوساط العمل الإنساني في سورية حصول جميع الأشخاص المحتاجين في المخيم إلى المساعدة الإنسانية دون تمييز ووفقا للمبادئ الإنسانية. ويشمل ذلك تقديم المساعدة إلى الرعايا الأجانب في الجزء التابع للمخيم. غير أن الوصول إلى ذلك الجزء ما زال مقيدا، وخاصة بالنسبة للشركاء العاملين في مجالات الصحة والتغذية والحماية. وهم بحاجة إلى وجود دائم هناك لغرض تقديم الرعاية والخدمات بصورة مستمرة.

وتواصل الأمم المتحدة أيضا جهودها مع السلطات السورية لنشر الموظفين الاحتياطيين من دمشق لدعم الأفرقة العاملة في الجزء الشمالي الشرقي من سورية، والتي تواصل الآن التصدي بدون انقطاع للأزمات المتعاقبة هناك على مدى عدة أشهر.

وفي أقصى الجنوب، في محافظة دير الزور، هناك ما يقدر بنحو ٠٠٠ ١٥٠ شخص في سبع قرى بين هجين والسوسة شرق نهر الفرات، وهم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ووافقت السلطات السورية مؤخرا على إيفاد قافلة مشتركة بين الوكالات إلى المنطقة لتقديم المساعدة لنحو ٠٠٠ ٥٠ شخص ابتداء. وإلى جانب القافلة التي نشرها الهلال الأحمر العربي السوري في وقت سابق من هذا العام، ستكون هذه أول

قافلة مشتركة بين الوكالات إلى المنطقة. وتستمر الاستعدادات لإجراء ما يلزم من تقييمات والحصول على الضمانات الأمنية ذات الصلة وإنهاء الترتيبات اللوجستية اللازمة لإرسال القافلة في الفترة المقبلة.

وتتعلق النقطة الثالثة والأخيرة بالركبان. وكما قد يعلم أعضاء المجلس، فقد غادر الموقع ٠٠٠ ٧ شخص في الأسابيع الأخيرة بمن فيهم حوالي ٠٠٠ ٢ شخص بالأمس فقط. وقد دبر الذين غادروا بالفعل وسائل نقلهم إلى منطقة حدودية تقع على بعد ٥٥ كيلومتر، حيث تم نقلهم إلى أربعة أماكن إيواء جماعية في محافظة حمص بمركبات خاصة وحكومية. ولكن سرعان ما ترك الكثيرون منهم أماكن الإيواء وفضلوا البقاء مع أقاربهم في البلدات في شرق محافظة حمص. ولكن هناك من بقي في تلك الملاجئ لفترة أطول – معظمهم من الرجال – وواصلوا تسوية أوضاعهم مع السلطات.

وأكد الزملاء في دمشق مجددا استعداد الأمم المتحدة للمشاركة المباشرة لضمان الوفاء بمعايير الحماية الأساسية، ونقل الأشخاص بصورة طوعية وآمنة وكريمة وموجهة. واليوم، تمكنت أفرقتنا من الوصول إلى تلك الملاجئ للمرة الأولى. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمشاركة، ولكن يتعين علينا أن نشارك بصورة كاملة من البداية إلى النهاية. ونواصل الدعوة إلى الوصول المستدام والكامل ودون عوائق إلى أماكن الإيواء والمناطق الأصلية وأماكن المقصد، فضلا عن الوصول إلى الأشخاص أثناء تنقلهم كي نتمكن من تقديم الدعم الكافي للاحتياجات الإنسانية لمن يغادرون الركبان.

وبالرغم من استمرار بذل الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة – تسترشد باحتياجات الأشخاص في الركبان وحقوقهم وأمنهم وكرامتهم استنادا على اختيارهم الطوعي المسترشد – فإن تقديم المساعدة الإضافية المستمرة لأولئك الذين لا يزالون في الركبان يكتسي القدر نفسه من الأهمية. وتوشك الأغذية والأدوية وغيرها من الإمدادات المنقذة للحياة التي تم توفيرها في شباط/فبراير على النفاد. وطلبت الأمم المتحدة إذن الوصول لتقديم المساعدة المنقذة للحياة ولكن السلطات أبلغتها يوم الاثنين بعدم إمكانية إرسال قافلة كهذه. فالناس قد أجهدوا بالفعل. وتفيد التقارير أن عدد الأطفال الذين لقوا حتفهم لأسباب يمكن الوقاية منها منذ كانون الثاني/يناير قد زاد الآن على عشرة أطفال. ولا يزال نشر قافلة إنسانية ثالثة إلى الركبان أمرا ملحا إذا أردنا تجنب وفاة المزيد من الأطفال الأبرياء.

وكما قلت في بداية بياني، فقد عانى الشعب السوري من مجموعة من الفظائع المتتابعة. وما زال ذوو الإعاقة من بين أشد الأشخاص معاناة إلى اليوم. وكثيرا ما يواجه الذين أصيبوا بإعاقات قبل بداية الأزمة تحديات متزايدة، وتضرر الكثير من المدنيين الذين أصبحوا معاقين كثيرا خلال سنوات النزاع، بمن فيهم الذين أصيبوا بسبب مخلفات الحرب من المتفجرات.

وكثيرا ما يستبعد الأشخاص ذوو الإعاقة في هذه السياقات ويصبحون أكثر ضعفا. ولا يستطيع الكثيرون منهم الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، ويواجهون صعوبات في تلبية احتياجاتهم الأساسية. ويواجهون أيضا تحديات محددة تتعلق بالحماية والجانب النفسي، بما فيها تزايد خطر العنف وسوء المعاملة. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لدعم وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة ونكفل تلبية احتياجاتهم المحددة والمتنوعة، بما في ذلك ضمان الوصول إلى الخدمات وتدريب الموظفين وجمع البيانات المصنفة وغيرها من الأنشطة.

ويجب علينا – وأشمل هنا الدور الهام الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذا المجال – أن نبذل المزيد من الجهد لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عملنا، وضمان إشراك المنظمات التي تمثلهم بصورة نشطة في جميع مراحل عمليات التخطيط وصنع القرار. وسوف تتحدث نجوين مصطفى التي سعدت بلقائها بالأمس بعد لحظات. فهي

ليست نصيرة للأشخاص ذوي الإعاقة في سورية فحسب، بل هي نصيرة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع، من النساء والشباب على حد سواء. وهي مدافعة عن العمل الإنساني الشامل، وهي تحمل معها رسالة هامة ستكون مفيدة بالنسبة لنا جميعا في هذه الجلسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مولر على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة مصطفى.

السيدة مصطفى (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمي نجوين مصطفى، إنني فتاة كردية أبلغ من العمر ٢٠ عاما، من حلب في سورية. ولدي شلل المخي واستخدام كرسيا متحركا للتنقل. ويشرفني اليوم أن أشاطر مجلس الأمن آرائي عن الحالة الإنسانية للأشخاص ذوي الإعاقة في سورية.

سأبدأ بطرح سؤال عليكم: ما الذي يعنيه أن يكون الشخص من ذوي الإعاقة في سورية؟ بالنسبة لي، فإن الأمر لا يعني عدم القدرة على الذهاب إلى المدرسة وقضاء الوقت مع الأصدقاء أو الذهاب إلى السينما فحسب، بل إنه أقرب إلى الإقامة الجبرية. وتعني الإعاقة في سورية أن يختفي الشخص عن الأنظار وأن يواجه التمييز وأنه حالته تدعو إلى الشفقة. ولكنني كنت محظوظة. فقد دعمتني أسرتي كثيرا ولم تكن لديّ أي مخاوف إلى أن اندلعت الحرب. فسرعان ما أدركت أن العقبة الرئيسية التي تقف أمامي هي سلامة أسرتي. فقد كنا نعيش في مبنى مرتفع ولا يوجد فيه مصعد. وإذا أردنا إخلاء المنزل، فإن ذلك يعني أن تحملني أسرتي خمسة درجات إلى أسفل المبنى.

وظللت أسمع على مدى أسابيع أزيز الطائرات العمودية العسكرية فوق حينا وهي على استعداد لإلقاء القنابل في أي لحظة. وكانت أمي تحملني إلى الحمام وتبقى معي هناك إلى حين زوال القنابل. ونسمع كل يوم عن مقتل أحد الأقارب والأصدقاء. وتقصف المباني في حينا كل يوم ويحاصر الأشخاص تحت الأنقاض. وفي كل يوم أخشى أن أكون السبب في أن يكون ذلك مصير أسرتي بسبب تأخرها بضع ثوان فحسب عن الفرار. حتى أن أخي وصفنا يوما بأننا ”الموتى السائرون“. وألقيت قنبلة على تشييع جنازة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ توفي فيها بعض أقاربي، وكان ذلك سببا لإقناع أسرتي بأنه يتعين علينا الفرار من منزلنا تاركين وراءنا كل ما نملكه فيه.

في سورية، لم يكن لدي كرسي متحرك، لذلك كان على أشقائي أن يحملوني إلى خارج البلد، ولكن لا يمكن للعديد من الأشخاص ذوي الإعاقة أن يعتمدوا على أسرهم لمساعدتهم على الوصول إلى بر الأمان، وذلك غالباً ما يكون بسبب مقتل أفراد أسرهم أو أنهم قد غادروا بالفعل. ومما زاد من صعوبة الأمر كوني امرأة وذات إعاقة. فعلى سبيل المثال، يمكن للرجل طلب المساعدة من صديق ذكر، ولكن في مجتمع كسورية لا يمكن لامرأة أن تفعل ذلك. فلا يمكنها أن تطلب ببساطة من صديق من الذكور أن يحملها.

وعلى الرغم من أن العيش في بلد في حالة حرب أمر يشق على أي إنسان، فإن ذلك صعب جداً لشخص من ذوي الإعاقة. إن نظام الدعم الذي يعتمد عليه الأشخاص ذوو الإعاقة ينهار في حالات النزاع، تاركاً إياهم معرضين بشدة لخطر العنف ويزيد من صعوبة حصولهم على المساعدة، لا سيما إذا كانوا من النساء.

وقد طوّر العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة وسائل مختلفة للتكيف مع الحياة اليومية. فعلى سبيل المثال، كنت أعتمد على نفسي في منزلي بحلب. وكان يمكنني بسهولة الوصول إلى سريري أو المرحاض، وصعود الدرجتين برشاقة دون مساعدة أحد. ولربما يمكن لامرأة كفيفة تدبّر أمرها في محيطها الذي تعيش فيه، ولكن هل يمكن لأعضاء المجلس أن يتصوروا كيف يكون الأمر عندما يتعين عليها شقّ طريقها وسط الأنقاض والحطام المتناثر في دربها

نحو الأمان؟ ربما لا يدرك شخص أصمّ أن هناك أعيرة نارية أو تحذيرات للإخلاء وقد ينتهي به المطاف في خطر. وإذا كان هناك شخص مصابا بإعاقة ذهنية أو نفسية، فإن تركه لبيئته المألوفة يمكن أن يكون له أثر شديد الإرباك وأن يشكل مصدر قلق كبير.

غير أنه إذا نظرنا إلى الأمر من أي زاوية، لوجدنا أن الإنسان يكون أكثر عرضة للخطر إذا كان من ذوي الإعاقة. ولهذا السبب، فمن المهم جداً ومما يثلج الصدر أن أعضاء مجلس الأمن يخصصون الوقت اللازم للاستماع إلى وجهة نظر شابة من ذوي الإعاقة من سورية. ولكن هذه ليست قصتي وحسب – إنها تجربة الآلاف من السوريين ذوي الإعاقة، الذين يكافحون للبقاء على قيد الحياة بسبب محدودية الخدمات التي لا تزال عاملة في البلد والافتقار إلى إمكانية الوصول إليها والتهديد المستمر بالعنف، لا سيما ضد النساء والفتيات. وإذا أصبح شخصٌ ما معوقاً نتيجة للنزاع – ووفقاً لليونيسف، هناك ١,٥ مليون شخص معوق لا يزالون يعيشون في سورية – فإنه يواجه الوصم والاستبعاد داخل مجتمعه ويجد نفسه مضطراً فجأة إلى التعامل مع إعاقته.

أود أن أترك لأعضاء مجلس الأمن ثلاث رؤى.

أولاً، إن للأزمة في سورية أثراً شديداً بشكل غير متناسب على الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد كان لاستخدام الألغام الأرضية والقنابل العنقودية عواقب إنسانية مدمرة. فقد بُترت أطراف الآلاف من السوريين بسبب تلك الأسلحة المروعة، التي كانت معظم الحكومات محقّة في حظرها بسبب الضرر الهائل الذي تلحقه بالمدنيين. وكان للنزاع أثر نفسي كبير أيضاً. وحتى في حالتي، ما زلت أجفل عندما أسمع صوتاً عالياً، ما يذكرني بساعات الاختباء في الحمام.

وفي الحالة الراهنة في إدلب، هناك أكثر من ٠٠٠ ١٧٥ شخص من ذوي الإعاقة، والذين بات الكثيرون منهم الآن معوقين بسبب النزاع. ويخشى السكان من وقوع أعمال عسكرية لأنها يمكن أن تؤدي إلى أعداد كبيرة من الإصابات بين المدنيين بما أن إدلب مكتظة بالسكان. ولا يمكن للمجلس أن يسمح بأن تصبح إدلب حلباً أخرى، ويضطر مئات الآلاف للفرار منها. إن نصف سكان إدلب قد شُردوا أصلاً بفعل الحرب، مثل أسرتي، إلا أنهم في هذه المرة ليس لديهم مكان يلجؤون إليه.

وينبغي أن تشمل جميع البرامج الإنسانية – والكثير منها تمولها حكومات دول ممثلة حول هذه الطاولة – برامج محددة للوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان تمكّنهم من الحصول على أشياء من قبيل الخدمات الصحية والأجهزة المساعدة والدعم النفسي، وهي أمور أساسية بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة ليشعروا بأنهم جزء من مجتمعاتهم المحلية ويعود إليهم بعض الشعور بالحياة الطبيعية.

ثانياً، إن رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل رفاه النساء والفتيات، يبدو أمراً ثانوياً. ويغفل القائمون على الاستجابة الإنسانية في سورية والبلدان المجاورة إلى حد كبير عن احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وثقت منظمات مستقلة، مثل هيومن رايتس ووتش، أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يمكنهم حتى الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم – وهو شيء عاينتُه شخصياً عندما فررت. ففي طريقي إلى ألمانيا، لم أعثر على كثير من الحمامات التي يتيسر لذوي الإعاقة استخدامها على طول الطريق – وهذا أمر صعب بصورة خاصة بالنسبة للمرأة.

وهناك نُدرة في البيانات عن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في سورية أو الذين فروا إلى البلدان المجاورة وعن احتياجاتهم. ومن دون هذه البيانات، لن تلبي البرامج والسياسات احتياجاتنا. إننا غير مرئيين. فالأشخاص ذوو الإعاقة منسيون في أوقات السلم. فما الذي يعتقد أعضاء المجلس أننا نتوقعه منهم في زمن الحرب؟ ولكن ذلك ليس هو الصواب. ويتعين على

المجتمع الدولي أن يأخذنا في الاعتبار، لأننا نؤخذ في الحسبان أيضاً. ويتعين على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية جمع البيانات بصورة منهجية مصنّفة بحسب نوع الإعاقة والعمر ونوع الجنس ورصد الأشخاص ذوي الإعاقة والإبلاغ عنهم بحيث يمكن لأعضاء المجلس فهم الأثر الكامل الذي يخلفه النزاع علينا. وإلا فسنبقى غير مرئيين.

إن مهمة مجلس الأمن حماية جميع المدنيين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. إن ”عدم تخلف أحد عن الركب“ ينبغي ألا تكون مجرد كلمات يقولها الأعضاء.

ثالثاً، إن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون موارد لا أعباء. فنحن نعلم على أفضل وجه المخاطر التي نواجهها وما نحتاج إليه، لذا اطلبوا منا أن نُساهم برأينا وأشركونا في التخطيط للمعونة وتواصلوا معنا للإبلاغ عن التحديات التي نواجهها – فلا غنى عنا في المسائل التي تخصنا. وهذا يعني ضمان المشاركة المجدية لذوي الإعاقة، بمن فيهم النساء والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتمثيلهم في جميع مناحي عمل مجلس الأمن. قد أكون أول شخص من ذوي الإعاقة يخاطب المجلس، ولكنني آمل ألا أكون الأخير.

ولا ينبغي أن تكون هذه مجرد جلسة أخرى نلقي فيها خطباً عصماء ثم ننتقل إلى البند التالي من جدول الأعمال. وينبغي لأعضاء المجلس أن يفعلوا المزيد ويمكنهم ذلك لكفالة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب عملهم. فلا يمكننا الانتظار لفترة أطول. وأنا أدرك أن هناك العديد من الأولويات المتضاربة في هذا النزاع وفي الاستجابة له، إلا أن المجلس بحاجة إلى تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء. وهذا ليس معروفاً تصنعونه. وهو ليس صدقة تؤدّونها. إنه حقنا.

إنني في غاية الامتنان لإتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس اليوم. وآمل في أن يتمكّن الأشخاص ذوو الإعاقة ذات يوم، وبخاصة النساء والفتيات، من العيش في عالم يحميهم ويحترمهم ويعلي شأنهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مصطفى على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الثلاث المشاركة في الصياغة، وهي: ألمانيا وبلجيكا والكويت. وأود أن أتقدم بالشكر لمساعدة الأمين العام أورسولا مولر على إحاطتها الإعلامية القيمة بشأن الحالة الإنسانية في سورية. ونود أن نعرب عن خالص الامتنان والاحترام العميق لجميع المنظمات العاملة في المجال الإنساني والعاملين في المجال الطبي في جميع أنحاء سورية، وفي المنطقة، وفي المقر على جهودهم الحثيثة للتخفيف من معاناة الشعب السوري.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة نوجين مصطفى لتبادل قصتها معنا. إن تفاؤلها وشجاعتها في مواجهة التحديات التي واجهتها أمر ملهم، وقد ذكرت مجلس الأمن بالصعوبات التي يواجهها اللاجئين الشباب، ولا سيما المعوقين منهم. ومن المهم ألا يغفل المجلس عن وجهات نظر الأشخاص الذين يعيشون خلال حالات النزاع. ولذلك كان من المهم أن تكون معنا اليوم لتبادل خبراتها. وأود أن أؤكد لها أنها لن تكون بعيدة عن نظرنا ولا عن نظر دولة الكويت.

إن قصة نوجين مجرد قصة من قصص الملايين من المدنيين السوريين الذين تضرروا من النزاع، الذي دخل عامه التاسع. وهو من أسوأ النزاعات في عصرنا. ولا تزال الحالة الإنسانية في سورية اليوم صعبة، مع وجود حوالي ١٢ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وقد شهدت الأشهر

القليلة الماضية بعض الاتجاهات المثيرة للقلق في المجال الإنساني، على نحو ما سمعنا منذ لحظات من مساعدة الأمين العام أورسولا مولر.

ونشعر ببالغ القلق إزاء التصاعد الأخير في عمليات القصف الجوي والقصف المدفعي في شمال غرب سورية، مما أثر على السكان المدنيين، وأدى إلى تشريد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من المدنيين منذ شباط/فبراير. هذا التصعيد يسهم في زيادة تدهور الحالة الإنسانية الكارثية بالفعل في شمال غرب منطقة تخفيف التوتر. كما قتل العديد من المدنيين في شمال شرق سورية أو أصيبوا. وندين بشدة الخسائر في أرواح المدنيين نتيجة التصعيد الأخير للعنف، ونذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونشير إلى القرارين ٢٢٨٦ (٢٠١٦) و ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، اللذين يدينان شن الهجمات على المستشفيات والمدارس، على التوالي. إن الاعتداء على المدنيين في أوقات النزاع يعد انتهاكا واضحا ولا جدال فيه للقانون الدولي الإنساني ولا يزال غير مقبول على الإطلاق.

ويجب ألا تعوق مكافحة الإرهاب العمل الإنساني القائم على المبادئ. ونكرر دعوتنا إلى استمرار تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين روسيا وتركيا في إدلب. كما نكرر دعوتنا إلى وقف الأعمال العدائية على الصعيد الوطني، وفقا للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

وتشكل الحالة في مخيم الهول مصدر قلق كبير. فقد ازداد عدد سكان المخيم بسرعة من حوالي ١٠ ٠٠٠ شخص في كانون الأول/ديسمبر إلى أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص خلال هذا الشهر. وتشكل النساء والأطفال ٩٢ في المائة من سكان المخيم، وكثير منهم تعرض للعنف والصدمات على يد تنظيم داعش، ويعيشون الآن في ظروف يواجهون فيها مجموعة من الشواغل المتعلقة بالحماية. ويجب تلبية الاحتياجات الخاصة للفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم المسنين والمعوقين، بصورة عاجلة. وندعو جميع أطراف النزاع إلى إتاحة الوصول المستمر إلى المشردين. ويجب أن تكون الأمم المتحدة وشركائها قادرين على تقديم المساعدة الإنسانية القائمة على الاحتياجات إلى جميع من هم في حاجة إليها دون إبطاء أو تمييز أو عقبات بيروقراطية.

وفي الركبان، لا يزال هناك حوالي ٤٠ ٠٠٠ شخص في المخيم. وثمة حاجة إلى المزيد من الحلول الدائمة للأشخاص الموجودين في المخيم من خلال الجهود والترتيبات الجماعية بالتنسيق مع الأمم المتحدة. ونشدد على أن جميع تحركات سكان المخيم يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة ومستنيرة. وفي الوقت نفسه، فإننا نؤيد بقوة مواصلة وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستمر إلى الركبان إلى أن يتم التوصل إلى حل دائم. وهذا أمر بالغ الأهمية، لا سيما لأن المساعدة التي قدمتها قافلة المعونة الإنسانية إلى المخيم في شباط/فبراير بدأت تنفد.

وفي هجين، هناك تقارير عن نقص في السلع الأساسية وافتقار إلى الخدمات الأساسية، ولا سيما الخدمات الصحية والحصول على المياه المأمونة والنظيفة. وعلاوة على ذلك، تنتشر الذخائر غير المنفجرة في المنطقة، مما يشكل خطرا كبيرا على حماية المدنيين. وينبغي إعطاء الأولوية للوصول إلى الهجين.

لقد شهدت سورية بعض من أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي منذ بداية النزاع. ويجب ضمان مساءلة أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونلتزم التزاما راسخا بمكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا السياق، نجدد دعمنا لعمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة.

وفيما يتعلق باللاجئين، نود أن نعيد التأكيد على أن أي عملية لعودة اللاجئين ينبغي أن تكون آمنة وطوعية وكريمة. ويؤدي اتخاذ تدابير من قبيل الاحتجاز التعسفي ونزع الملكية،

على سبيل المثال لا الحصر، إلى عرقلة الاضطلاع بأي من الجهود التي من شأنها أن تتيح عودة السوريين. كما نرفض المحاولات الهادفة إلى إحداث تغيرات ديموغرافية في سورية.

وبعد شهر من نجاح مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سورية، فإننا، نحن المشاركين في الصياغة، نكرر تأكيد التزامنا بالوفاء بتعهداتنا المعلنة في المؤتمر لدعم الاستجابة الإنسانية في سورية. ونرجو من جميع الجهات المانحة تقديم التمويل الخاص بها في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، يود القائمون على الصياغة التشديد على أهمية ضمان وصول المساعدات الإنسانية من قبل جميع أطراف النزاع إلى جميع أنحاء سورية، بما في ذلك المناطق التي تغيرت الجهات المسيطرة عليها. ويجب تقديم المساعدات الإنسانية دون شروط وبصورة آمنة وفي الوقت المناسب ودون عوائق وعلى نحو مطرد. ونذكر جميع الأطراف في النزاع بالقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) بشأن وصول المساعدات الإنسانية والمساعدات عبر الحدود، الذي اعتمد قبل أكثر من أربعة أشهر، ويدعو جميع الأطراف إلى كفالة المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ والمستمرة والمحسنة إلى سورية في عام ٢٠١٩. لقد حان الوقت لكي تفي جميع أطراف النزاع بذلك الالتزام وأن تبذل المزيد من الجهد لكفالة استمرار الوصول إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء سورية بشكل جيد.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): خلال اجتماع صيغة آريا بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، التزمت الولايات المتحدة التزاما بإثارة حالة الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة أكثر منهجية في مجلس الأمن. ويسرنا أن نرى المجلس يفي بذلك اليوم. ونود أن نشكر السيدة مصطفى لتشاطرها قصتها ومنظوراتها، ولضمانها ألا يظل السوريون من ذوي الإعاقة بعيدا عن أنظار المجلس أبدا.

ومن جانبنا، ستواصل الولايات المتحدة الدفاع عن احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة عند التخطيط للمساعدة الإنسانية وتنسيقها وتقديمها في سورية وفي أماكن أخرى.

تقدم العديد من تقارير الأمم المتحدة معلومات مفصلة عن استخدام نظام الأسد المنهجي والوحشي للاحتجاز التعسفي ضد مئات الآلاف من المدنيين السوريين. وستواصل الولايات المتحدة العمل على تحقيق المساءلة والعدالة للأشخاص الذين تم احتجازهم تعسفيا أو بصورة غير قانونية وللأشخاص المفقودين في سورية. وسيكون ذلك ضروريا خلال المضي قدما بالانتقال السياسي في سورية بقيادة المبعوث الخاص بيدرسن، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة إرسال قافلة إنسانية ثالثة تقودها الأمم المتحدة إلى مخيم الركبان للأشخاص المشردين داخليا. وللأسف، كما سمعنا، رفض نظام الأسد طلب الأمم المتحدة. كما ندرك أن حركة المرور التجارية في المخيم معطلة. ومن غير المقبول تجويع سكان الركبان لحملهم على الرضوخ. وتدين الولايات المتحدة أي محاولة لمنع الأمم المتحدة من إيصال المعونة الإنسانية. وإذ يستعد سكان الركبان لاستقبال شهر رمضان المبارك، ندعو موسكو لضمان موافقة دمشق على تقديم المساعدة الإنسانية إلى الركبان على الفور والتوقف عن عرقلة حركة المرور التجارية في المخيم.

وقد ألقت المناقشات التي جرت مؤخرا فيما بين دوائر العمل الإنساني والصحافة الضوء مرة أخرى على مسألة المساعدات عبر الحدود. فلا تزال المساعدات عبر الحدود تشكل شريان حياة بالغ الأهمية بالنسبة لأكثر من ١١ مليون شخص داخل سورية. ويجب أن يظل مجلس الأمن متحدا في دعمه للتنفيذ الكامل لآلية نقل الإمدادات الإنسانية عبر الحدود التي أذن بها القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. والولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء المحاولات الأخيرة من جانب روسيا

والصين في اللجنة الخامسة للجمعية العامة لتسييس وتقويض الإذن الصادر عن مجلس الأمن بالإجماع للعمليات الإنسانية عبر الحدود، وذلك باقتراحهما تخفيض التكاليف التشغيلية للآلية. وهذه المحاولات تتعارض مع الضرورة الحيوية للمعونات الإنسانية التي تنقلها الأمم المتحدة عبر الحدود إلى الشعب السوري.

وتدعو الولايات المتحدة جميع أعضاء المجلس، فضلا عن الشركاء الإقليميين، للتأكد من أن الأمم المتحدة تملك القدرة التشغيلية على تنفيذ عمليات إيصال المعونة عبر الحدود من خلال المعابر الحدودية المتفق عليها، وفقا للقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨). ولا ينبغي لأحد تسييس أو محاولة إملاء عمليات الأمم المتحدة لإيصال المعونة عبر الحدود في سورية – لا نظام الأسد، لا الاتحاد الروسي، لا أحد. فنظام الأسد يواصل إعطاء الأولوية لتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدات عبر الحدود، إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات النظام فحسب. ولكن حتى المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام، مثل محافظتي القنيطرة ودرعا في جنوب غرب سورية، تكافح وتعتمد على الموافقات التي يؤخرها مسؤولو النظام في دمشق عمدا. وتؤكد حالات التأخير في موافقات النظام على طلبات الحصول على المساعدات الإنسانية الروتينية على أهمية استمرار العمليات عبر الحدود دون أي عوائق من جميع المعابر الحدودية الأربعة، بما في ذلك معبر الرمثا من الأردن، والذي يمثل طريقًا مباشرًا للوصول إلى مئات الآلاف من المحتاجين في جنوب غرب سورية.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بالمبادئ التوجيهية للعودة الطوعية والآمنة للمشردين داخليا واللاجئين بكرامة. ولا ينبغي لهم العودة إلا في الوقت الذي يختارونه. ويجب أن يتمكنوا من اختيار المكان الذي يذهبون إليه. وينبغي تمكينهم من الحصول على الوثائق المدنية السليمة اللازمة لممارسة حقوقهم القانونية. ويجب أن يتمكنوا من المطالبة باسترداد ممتلكاتهم، وعند تعذر ذلك، تعويضهم بشكل مناسب؛ ويجب تحررهم من الخوف من أن يصبحوا ضحايا للاختفاء أو الاحتجاز غير القانوني أو التجنيد القسري.

وأخيرا، فإن الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء زيادة عدد الهجمات الجوية التي شنتها روسيا والنظام في محافظة إدلب خلال هذا الشهر والتي أدت إلى مقتل العشرات وتشريد أكثر من ١١٠ ٠٠٠ شخص. إن موقف الولايات المتحدة بشأن إدلب واضح. إذ يجب أن يستمر وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه بوساطة روسية وتركية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وأي تصعيد عسكري، بما في ذلك أي استخدام للنظام وحلفائه للأسلحة الكيميائية في إدلب، سيكون كارثيا بالنسبة للملايين من الناس هناك ولاستقرار جيران سورية والمنطقة الأوسع نطاقا.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم. كما نشكر السيدة مولر على تقديم لمحة عامة مستكملة عن المساعدة المقدمة في مختلف المناطق السورية، فضلا عن الشواغل الرئيسية والصعوبات التي يتعين على المجلس التركيز عليها والعمل معا حتى يتمكن من القيام بالدور الهادف المناط به دون انقسام.

وقد تأثرنا بشكل خاص اليوم بالقصة المذهلة للشابة الحاضرة بيننا – السيدة نوجين مصطفى – والتي تُظهر مرة أخرى القوة الهائلة للأشخاص ذوي الإعاقة وقدرتهم على الصمود. وكان لمنظورها بلا شك تأثير عميق علينا، ونحن ممتنون لها على شجاعتها وصراحتها وصدقها الذي روت به قصتها.

وبكل أمانة، بعد إدلاء السيدة نوجين مصطفى بشهادتها، لا أعتقد أن أيا منا يمكن أن يضيف شيئا جديدا أو ثاقبا إلى المناقشة. وبفضل مشاركتها في جلسة اليوم، سأستخلص عدة رسائل قوية، بما في ذلك إنه لا يمكن فهم المحنة المأساوية لشخص ما على الطريق الطويل إلى ظروف معيشية أفضل إلا عندما نستمع إلى ما تعنيه بكلماتها. وفي إطار معالجة هذه المسألة، لا يمكننا أبدا أن نتجاهل شواغلها ووجهة نظرها.

فمشاركتها هنا أبرزت ضرورة أن يواصل المجلس فتح أبوابه أمام أشخاص مثلها، من الذين يمنحون صوتا لمن لا صوت لهم ويذكروننا بأنه بعيدا عن الإحصاءات والأرقام، هناك الملايين من القصص الإنسانية. وبالنسبة لوفد بلدي، ولشخصي تحديدا، يتطلب ذلك التزامنا الثابت بالإبقاء على الجانب الإنساني في صلب مداولات المجلس والعمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ونهائية وذات مصداقية وشاملة للجميع لهذا الصراع. ومن هذا المنظور، أود أن أشير بإيجاز إلى النقاط التالية:

لا يزال المدنيون السوريون، ولا سيما النساء والفتيات، يشعرون بآثار النزاع. ويهدد الانهيار الفعلي للخدمات الأساسية وسيادة القانون وفقدان الوثائق المدنية أمنهم وإمكانية حصولهم على الخدمات الصحية. ولذلك، من الضروري إنشاء آليات للتنسيق من أجل توفير الرعاية للمرأة السورية، وهو ما سيسهم بالتالي في توفير رعاية صحية شاملة طويلة الأجل لجميع السكان.

وتشعر الجمهورية الدومينيكية ببالغ القلق إزاء الزيادة في الأعمال العدائية في العديد من المناطق في الجزء الشمالي من البلد، الأمر الذي أجبر مئات الآلاف من الأشخاص على ترك ديارهم واللجوء إلى المخيمات هناك. ونعلم أن هذا التشريد الجماعي، إلى جانب الفيضانات التي وقعت مؤخرا في الشمال الشرقي والشمال الغربي من البلد، يفرض تحديات كبيرة على صعيد العمليات وفي مجال الحماية. ولذلك، نثني على التدابير المتخذة حتى الآن للوفاء باحتياجات هؤلاء السكان، ولكننا نعرف أنه ما زالت هناك تحديات كبيرة. وبناء على ذلك، ندعو الأطراف إلى احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين، والامتناع عن شن هجمات على المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية، مثل المستشفيات والمدارس. ويشمل ذلك عمليات مكافحة الإرهاب، التي يجب أيضا أن تحترم السكان المدنيين وتحميهم. والإحصاءات المتعلقة بالخسائر البشرية الناجمة عن تلك الاشتباكات ليست مشجعة.

ونكرر مناشدتنا ونضم صوتنا إلى الآخرين في الدعوة إلى استمرار تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب من أجل الحفاظ على إمكانية الوصول المستدام إلى الملايين من الناس الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية عبر الحدود، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونشجب الهجمات العشوائية التي شنت مؤخرا وأثرت على المدارس ومراكز الرعاية الصحية في المنطقة، الأمر الذي أدي بدوره إلى التشريد القسري لآلاف الأشخاص. فقبل يومين فقط، تلقينا تقارير عن مقتل ثلاثة أطفال من نفس الأسرة كانوا يحتمون في نفس الموقع أثناء فرارهم من عمليات قصف مدرستهم.

أخيرا، نؤكد مجددا ضرورة توفير إمكانية الوصول الآمن والحسن التوقيت ومن دون عوائق إلى جميع أنحاء سورية من أجل الوصول إلى زهاء ١٢ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نحث الأفرقة في الميدان على مواصلة تعزيز شراكاتها مع الكيانات المحلية، وكذلك مع السلطات السورية، وذلك لتيسير تقديم المساعدات بموجب المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أولا أود أن أشكر بحرارة السيدة أورسولا مولر على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وأنوه بعملها الرائع وبعمل أفرقتها في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية في سورية. وأرحب بحضور نوجين مصطفى بيننا، وأشكرها خالص الشكر على سفرها إلى هنا للإدلاء بشهادتها أمام المجلس. إن شجاعتها مصدر إلهام وإعجاب لنا جميعا، وإحاطتها الإعلامية تذكرنا بالحاجة إلى مراعاة حالة الأشخاص ذوي الإعاقة والحاجة المطلقة لإنهاء ثماني سنوات من الصراع.

ويجب أن نظل الآن أكثر من أي وقت مضى على استعداد للعمل على ثلاثة مجالات رئيسية ذات أولوية: الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب، الذي تكلمت عنه السيدة أورسولا

مولر؛ وضمان وصول المساعدات الإنسانية؛ والتوصل إلى حل سياسي دائم في سورية.

وفيما يتعلق بالأولوية الأولى للحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب واحترام الخطوط الأمامية في جميع أنحاء البلد، سيكون للهجوم على إدلب عواقب وخيمة من الناحيتين الإنسانية والأمنية وفيما يتعلق بالهجرة في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. ولذلك ندعو تركيا وروسيا إلى تكثيف جهودهما من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار، وفقا للالتزامات التي أعيد تأكيدها في القمة الرباعية في إسطنبول. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نعمل معا للتوصل إلى استجابة منسقة للتهديد الذي يشكله وجود الجماعات الإرهابية في تلك المنطقة. فيجب أن تكون حماية المدنيين، بمن فيهم موظفو المساعدة الإنسانية والطبية، بمثابة الأولوية المطلقة لجميع الجهات المعنية في الشمال الغربي، كما في بقية أنحاء البلد. ومن غير المقبول أن تظل المستشفيات والمدارس مستهدفة، ولا يمكننا القول كثيرا بما فيه الكفاية أن الهجمات على المستشفيات والعاملين في المجال الصحي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، وأن مرتكبيها سيخضعون للمساءلة عن أعمالهم. إن التدخل العسكري في المنطقة الشمالية الشرقية، حيثما أتي ستكون له عواقب إنسانية مروعة،. ولذلك يجب على جميع الأطراف الامتناع عن ذلك العمل، وعلى جميع الأطراف احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وليس هذا مطلبا قابلا للتفاوض.

ثانيا، لا بد من ضمان وصول المساعدات الإنسانية. وهنا أود أن أشير إلى الحقيقة المروعة وهي أنه من بين ٣٣٨ من طلبات إيصال المساعدات المقدمة إلى النظام السوري في شباط/فبراير وآذار/مارس، ووفق على نصفها فقط. وهذا ببساطة أمر غير مقبول. ونكرر دعوتنا إلى كل الجهات الفاعلة التي لها تأثير على النظام بأن تضمن وصول المساعدة الإنسانية فورا بأمان وبشكل كامل ودون عوائق وعلى نحو مستدام، إلى جميع الأراضي السورية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الإنساني الدولي. وفي هذا السياق، فإن الهيكل الإنساني السوري بأكمله الذي وضعته الأمم المتحدة من أجل تلبية احتياجات أشد الفئات ضعفا من السوريين أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى، ويجب الحفاظ عليه.

ومن الأمور الحيوية خصوصا ضمان السماح بنشر قافلة جديدة للمعونة في مخيم الركبان فورا. ويجب أن نضمن أيضا أن تكون عودة النازحين من الركبان طوعية وآمنة وكريمة، وفقا للقانون الإنساني الدولي، وبالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة. ومن المهم أيضا تكثيف الاستجابة الإنسانية في الشمال الشرقي لمواجهة تدفق النازحين. وستواصل فرنسا القيام بدورها في هذا الصدد. لقد أتحنا تمويلا في حالات الطوارئ لدعم الاستجابة الإنسانية في المنطقة. ويجب علينا أن نفعل كل شيء ممكن لضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عراقيل تماما إلى مخيم الهول.

ثالثا، يجب إطلاق عملية سياسية مستدامة برعاية الأمم المتحدة في جنيف. وسنواصل دعم تنفيذ الحل السياسي، تمشيا مع جميع عناصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، وسنقدم دعمنا الثابت لجهود المبعوث الخاص في هذا الصدد. ويمكن أن تساعد اللجنة الدستورية في تنفيذ هذا الحل شريطة التوصل إلى اتفاق متوازن بشأن تكوينها وقواعدها التشغيلية. وعلى غير بيدرسن أن يحيطنا علما عندما يحين الوقت إن كان الأمر كذلك. إن تنفيذ عملية سياسية ذات مصداقية هي وحدها التي تجعل من الممكن عودة اللاجئين إلى الجمهورية العربية السورية، وهي يجب أن تجري في ظروف آمنة وكريمة، تحت رعاية الأمم المتحدة. إن انخفاض عدد العائدين يبين بوضوح أن تلك الظروف لم تتهيأ بعد، لا سيما على الجبهتين السياسية والأمنية. ومن الضروري أن تمنح الأمم المتحدة حرية الوصول إلى الأراضي السورية بغية التأكد من أن عمليات العودة تتم على نحو يتسم بالشفافية.

وبعد كل هذه السنوات من فشل المجلس في سورية سيكون بمثابة خطأ سياسي وأخلاقي جديد ورهيب أن نطوي الصفحة اليوم ونوجه اهتمامنا إلى مكان آخر، سواء من باب اللامبالاة أو الجبن. هذا أولا وقبل كل شيء، لأنه سيكون من قبيل الخطأ الجسيم في الحكم الاعتقاد بأن المأساة السورية أصبحت وراءنا،، ولأننا نعتقد أن اليوم، ربما للمرة الأولى خلال ثماني سنوات، هناك نافذة فرصة صغيرة ولكن حقيقية لإنهاء النزاع. وهذا هو الدور الذي يجب علينا نحن، أعضاء مجلس الأمن، أن نضطلع به بصورة جماعية بشأن هذه المسألة الوجودية للأمم المتحدة.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أشكر مساعدة الأمين العام أورسولا مولر على إحاطتها الإعلامية. ونعرب عن بالغ تقديرنا للعمل المتفاني والجسور الذي يضطلع به العاملون في المجال الإنساني في سورية، وغيرها من بؤر الصراع. كما نشكر السيدة نوجين مصطفى التي روت لنا قصتها؛ وهي قصة مأساوية وبطولية على حد سواء، وتشجعنا على مضاعفة جهودنا في سعينا للتوصل إلى تسوية للأزمة السورية.

إننا نشهد استقرارا كبيرا للحالة في سورية، مع إنجازات حقيقية في مكافحة الإرهاب وانخفاض العنف، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية. بيد أن الحالة في البلد لا تزال صعبة. وسوف تتطلب المزيد من المساعدة من جانب المجتمع الدولي في العمل لتوطيد التقدم المحرز وتهيئة الظروف اللازمة لزيادة تطبيع الحالة.

وسيغدو ممكنا بالفعل إحراز تقدم كبير، ولكن لتحقيق ذلك، يجب أن يتوقف تسييس المسألة الإنسانية واستخدام المعايير المزدوجة في تقييم أحداث الجمهورية العربية السورية. لقد حان الوقت لإعادة النظر في النهج التي عفا عليها الزمن وتجاوزتها تطورات الوضع في الجمهورية العربية السورية، ويجب وضع حد للمحاولات المستمرة لإلقاء اللوم على دمشق في كل شيء، وإعاقة عمليات تطبيع الحالة في سورية، بما في ذلك إعادة إدماجها في الأسرة العربية. إن التعجيل بإنهاء الاحتلال غير الشرعي للأراضي السورية، بما في ذلك في الشمال الشرقي وفي منطقة التنف، يساعد العمل المشترك المتعلق بتعزيز السلم والاستقرار في البلد، إلى جانب الجهود الحقيقية الجارية لمكافحة خطر الإرهاب الذي يستدعي القلق الشديد، والذي بدأ يمتد خارج حدود المنطقة.

ونود أن نلفت الانتباه مرة أخرى إلى الآثار الوبيلة والضارة للجزاءات الانفرادية التي تزيد من تفاقم الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية ودول أخرى، وتلحق الدمار بالمدنيين، مما يقوض الأداء الطبيعي للخدمات الطبية والاجتماعية في سورية ويعوق إمدادات الوقود الضروري الحيوية للسكان بشكل يُعول عليه. ونحث الجميع على الانضمام للجهود الحثيثة لإعادة بناء الهياكل الأساسية، وإعادة الحياة الطبيعية إلى المناطق التي شهدت استقرارا. وتتخذ الحكومة السورية خطوات إيجابية في هذا الاتجاه بمساعدة من الاتحاد الروسي والشركاء الآخرين. ويجري بناء المنازل، كما يجري إصلاح الهياكل الأساسية المدنية والمستشفيات. ومنذ تموز/يوليه من العام الماضي أعيد تشييد نحو ٩٠٠ من المرافق التعليمية و ٢٠٠ من المرافق الطبية كما شيد عدد من جسور الطرق، وأُصلح أكثر من ١ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق، ومد حوالي ١ ٠٠٠ كيلومتر من خطوط الطاقة الكهربائية، وتم تشغيل ١٤٠ من مرافق إمدادات المياه، و ١٨٠ مخبزا، و ٦٣١ من محطات توليد الكهرباء الفرعية وأكثر من ١٤ ٠٠٠ من المرافق الصناعية. وأزيلت الألغام من آلاف الهكتارات.

ونرحب بالعلاقات الاقتصادية المتنامية بين سورية وجيرانها العرب. إن استعادة الروابط التي دمرها الصراع عملية طبيعية وموضوعية، في حين أن سياسة حسن الجوار عامل رئيسي في تعزيز الأمن والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

وعلى الرغم من التحديات الحقيقية، واصلت عملية عودة اللاجئين السوريين اتجاهها الإيجابي المطرد.

يعود حوالي ١ ٠٠٠ شخص إلى سورية كل يوم. وقد عاد أكثر من ١٩٠ ٠٠٠ مواطن سوري إلى وطنهم منذ تموز/يوليه من العام الماضي. ونشهد أيضا تطورات إيجابية بالنسبة للمشردين داخليا الذين يعودون إلى ديارهم التي فروا منها. وتعمل الحكومة السورية بهمة من أجل تحسين فعالية عملية العودة إلى الوطن، وتوفير الضمانات اللازمة. وفي ٤١٣ مستوطنة من المستوطنات التي عانت على أقل تقدير من الأنشطة العسكرية، فُتحت مراكز لاستقبال وإعادة إسكان أكثر من مليون ونصف لاجئ. وتقوم اللجنة السورية التي تنسق عودة اللاجئين بتنفيذ مختلف التدابير الاجتماعية والاقتصادية.

على النقيض من ذلك، نشهد اتجاهات مختلفة وسلبية للغاية في المناطق التي لا تخضع لسيطرة دمشق. ونحن نتشاطر القلق إزاء الحالة الإنسانية الأليمة في المأوى المؤقت في مخيم الهول للمشردين داخليا، وهي حالة مستمرة في التدهور بسرعة على الرغم من جهود المنظمات الإنسانية الدولية. إنه مخيم مصمم لاستيعاب ٤٠ ٠٠٠ شخص، إلا أنه الآن يتعامل مع ضعف هذا العدد. فالناس يعيشون في ظروف لا تطاق، والكثير منهم، ومعظمهم من النساء والأطفال، مروا بمحن صادمة كما شهدت على ذلك الجلسات الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم. وكان هؤلاء الناس منذ وقت قريب جدا يعيشون تحت سيطرة الإرهابيين، وأجبروا على الفرار جراء الغارات الجوية والبرية العشوائية التي كانت تُشن خلال عمليات مكافحة الإرهاب في منطقتي هجين والباغوز.

نعتقد أن من الحيوي مواصلة العمل المنسق لإعادة توطين سكان مخيم الركبان. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها حل المشكلة، بالنظر إلى أن جميع سكانه تقريبا قد أعربوا عن رغبتهم في مغادرة منطقة التنور. ومنذ شباط/فبراير، تم نقل نحو ٧ ٠٠٠ شخص، وفقا لرغباتهم الخاصة، من هناك إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وإذا استمرت هذه الوتيرة، يمكن أن يغادر ذلك المخيم ما يصل إلى ٦٠ أو ٧٠ في المائة من سكانه في غضون أسبوعين. وتوفر السلطات السورية ضمانات للظروف المعيشية اللائقة للمواطنين الذين يعودون من مخيم الركبان. وقد تم تزويد جميع الذين غادروا المخيم بالمساعدة الطبية والضروريات الأساسية والغذاء. ويجري أيضا حل المشاكل المتعلقة باسترداد الوثائق وتوفير فرص العمل، ولا ينبغي تجاهل هذه الخطوات أو جوانبها الإيجابية.

بيد أن الحالة في مخيم الركبان لا تزال صعبة. إذ أن مقاتلي جماعة مغاوير الثورة المسلحة غير الشرعية الذين يسيطرون على المخيم يخضعون سكانه للعنف يوميا، ويعرقلون عملية العودة، بل ويحاولون فرض خطتهم الخاصة بهم. ونعتقد أن إشراك الولايات المتحدة في اجتماعات التنسيق المشتركة بشأن مخيم الركبان التي نظمت بمبادرة من روسيا لممثلي روسيا وسورية ومختلف وكالات الأمم المتحدة سيساعد على الإسراع بدرجة كبيرة في حل مشكلة مخيم الركبان، مما سيمثل خطوة عملية حقيقية نحو تطبيع الظروف المعيشية للمدنيين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

ما انفكت الحالة في أدلب غير مستقرة. ويواصل مقاتلو النصرة السابقون الذين تحولوا إلى مجموعة هيئة تحرير الشام مهاجمة المواقع الحكومية. إنهم يشنون ضربات عشوائية، بما في ذلك على الهياكل الأساسية المدنية، ونتيجة ذلك يموت المدنيون الأبرياء. ويواصل ذوو الخوذ البيض الإنسانيون الزائفون إعداد استفزازات جديدة من أجل اتهام السلطات الشرعية باستخدام العوامل السامة. إننا نرى ما يجري، ولا نعرف إلى متى يمكن أن تستمر الحالة الراهنة في أدلب. إنها أعمال غير مستدامة على الإطلاق، وهي خطيرة بالنسبة لسورية والمنطقة. نواصل العمل مع شركائنا الأتراك لإيجاد حل دائم للمشكلة. وتشمل المشاورات الجارية بين روسيا وتركيا مناقشة تفصيلية لخطواتنا المشتركة فيما يتعلق بالوضع السوري.

إذا ما أردنا أن نزيد من استدامة التطورات الإيجابية في سورية، يجب أن نواصل العمل الموحد على الجبهة السياسية دعما لجهود المبعوث الخاص بيدرسن، وخاصة فيما يتعلق ببدء عمل اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن، والمجموعة الثلاثية لاجتماعات آستانا تفعل ذلك تماما. وستعقد اجتماعها الثاني عشر في مدينة نور سلطان يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل، وتقدم قيادة كازاخستان المساعدة التنظيمية وغيرها من المساعدات لهذا الحدث. ونعتقد أن الاجتماع سيسهم إسهاما كبيرا آخر في التسوية السورية، ونود أن نذكر هنا أنه سبقه عمل مكثف. أولا وقبل كل شيئ، أجرى الممثلون الروس سلسلة من المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين ومع الحكومة السورية والمعارضة. ومن المهم أن يعقد الاجتماع الثامن للفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثث وتحديد هوية الأشخاص المفقودين على هامش الحدث. ويجدر بنا أن نذكر هنا أنه في الأيام القليلة الماضية، وبفضل جهود الجماعة، جرى تبادل للسجناء بين الحكومة السورية والجماعات المسلحة غير الشرعية في منطقة مدينة الباب.

نحض مرة أخرى جميع زملائنا على العمل لصالح السوريين وليس من أجل الخطط الجيوسياسية التي زعزعت بالفعل استقرار عدد من البلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودمرت دولها. ويمكننا معا أن نضع حدا للاتجاهات المدمرة في سورية والمنطقة ككل. نحن على استعداد للتعاون والانفتاح على المبادرات الجادة والمجدية التي يمكن تحقيقها على الصعيد العملي. وتتطلب منا حقائق المنطقة أن نجتمع كلنا وأن نرص صفوفنا.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة والإحاطة الإعلامية الشاملة جدا التي قدمتها السيدة مولر. ونقدر العمل القيم لفريقها في الميدان والذي يتسم بالبطولة في كثير من الأحيان. ونقدر أيضا الشهادة المؤثرة التي أدلت بها السيدة نوجين مصطفى، التي ذكرتنا بالتزامنا بأن نضع في اعتبارنا معاناة المدنيين في سورية، ولا سيما الفئات الأشد ضعفا.

ما فتئت بيرو تتابع الحالة الإنسانية في سورية بأسف عميق. إذ لا يزال الصراع يودي بالعديد من الأرواح البشرية، ويتسبب في تشريد عشرات الآلاف من الناس. وعلينا أن نشجب بشكل خاص تصعيد العنف في مختلف المناطق في شمال غرب سورية، بما في ذلك في أدلب، وهو عنف ناجم عن سيطرة المنظمات الإرهابية على المنطقة والردود العسكرية التي تتجاهل أبسط المبادئ الدولية للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ونأسف للهجمات المبلغ عنها على الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المدارس، والمراكز الطبية، فضلا عن عمليات الاعتقال والاختطاف التعسفية. وفي هذا السياق، نعتقد أن الجهود التي بذلتها تركيا والاتحاد الروسي لنشر دوريات مشتركة تهدف إلى إنفاذ الاتفاق الموقع في أيلول/سبتمبر الماضي، وبالتالي الحيلولة دون أن تصبح أدلب مسرحا لمأساة إنسانية أكبر تعتبر جهودا في غاية الأهمية.

نود أن نشدد على أهمية تيسير الاستمرار في تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين المشردين في مخيم الركبان، مع ضمان أن من بوسعهم اتخاذ القرار بمغادرة المخيم أن يفعلوا ذلك وفقا لمعايير مقبولة دوليا وبدعم ومساعدة من الأمم المتحدة. ونشدد أيضا على الحاجة الملحة إلى مواصلة تلبية الاحتياجات المتزايدة للمشردين داخليا في مخيم الهول الذين فروا من المصادمات مع فلول الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونحن ممتنون للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة والوكالات الأخرى لمساعدتهم في هذه الحالة الحرجة، وندعم ذلك العمل، فضلا عن جهودها المبذولة لمساعدة المتضررين من الفيضانات المدمرة التي حدثت في الأسابيع الأخيرة.

علاوة على ذلك، نعتقد أن من الضروري أن نقوم، في الاجتماع الذي سيعقد هذا الأسبوع في نور سلطان، بعرض

المزيد من التطورات الجديدة بشأن مسائل تحديد هوية الأشخاص المفقودين وإعادة الرفات والإفراج عن المحتجزين والمفقودين، وأن نتأكد من هذا الإجراء سينزع فتيل التوتر. ونؤكد أيضا على أهمية الاستمرار في تعبئة المجتمع الدولي لدعم إزالة الألغام لأغراض إنسانية، وإزالة الأجهزة المتفجرة المرتجلة في سورية، التي ما زالت تلحق الضرر بالسكان. لذلك نرحب بإطلاق مشروع دعم الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام في سورية مؤخرا، والتبرعات المالية السخية التي قدمتها اليابان ومكنت من تحقيق ذلك.

أختتم بياني بالتأكيد على الحاجة الملحة إلى وقف دائم للأعمال العدائية من أجل البدء في التغلب على معاناة السكان السوريين الناجمة عن هذا النزاع الطويل. وينبغي أن تسترشد هذه الجهود بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر مساعدة الأمين العام أورسولا مولر على إحاطتها الإعلامية، والسيدة نوجين مصطفى على حضورها معنا وتشاطرها معنا قصصها. ونشيد بتفاؤل السيدة مصطفى وبجهودها القوية في الدعوة لمصلحة اللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة. وأشاطر العديد من زملائي الذين تكلموا قبلي قناعتهم بأنها أبدت قدرا كبيرا من الشجاعة، وينبغي أن تكون واثقة بأن رسالتها لن تلقى آذانا صماء.

تشعر إندونيسيا بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية الراهنة والأعمال العدائية في مختلف أنحاء سورية، والتي أثرت تأثيرا شديدا على المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2019/321)، هناك ما يقرب من ١٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في سورية، وحوالي ٦,٢ ملايين شخص من المشردين داخل البلد، ونحو مليوني طفل غير مسجلين بالمدارس، وهناك أيضا الملايين من اللاجئين السوريين. ونحن نحفظ هذه الأرقام عن ظهر قلب، ولدينا آمال كبيرة بأنها ستنخفض بمرور الوقت.

لكن الأمل وحده لا يمكن أن يحسّن الحالة الراهنة. فبالإضافة إلى الاستجابات الإنسانية المستمرة من جانب وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها، نحتاج أيضا إلى الالتزام الكامل من جانب جميع أطراف النزاع باحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، ترى إندونيسيا أن علينا التركيز على أولويتين.

أولاً، يجب حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. وتحث إندونيسيا جميع أطراف النزاع على أن تفعل كل ما في وسعها لحماية المدنيين. وإنه لمن المحزن حقاً أن نعلم بأن المدنيين لا يزالون يتعرضون للقتل والإصابة داخل المنطقة المنزوعة السلاح في إدلب، كما ورد في تقرير الأمين العام. ومن المثير للقلق أيضا أن نعلم بأن الناس – لا سيما النساء والأطفال – ما زالوا يتعرضون للقتل نتيجة لزيادة استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، خاصة عندما يتم استخدامها لاستهداف المدنيين. وفيما يتعلق بحماية الهياكل الأساسية المدنية، تؤكد إندونيسيا أن هناك حاجة ملحة إلى وقف الهجمات الشنيعة على المدارس والمرافق الطبية، وأنه يجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم استهداف هذه الهياكل الأساسية.

أما الأولوية الثانية فهي أنه يجب على جميع الأطراف السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستمر وبدون عوائق إلى جميع المحتاجين في كل أنحاء سورية. وهذا يعني أيضا أن جميع أطراف النزاع في سورية ينبغي أن تمكن الأممَ المتحدة وشركاءها من إيصال المساعدات الإنسانية مباشرة إلى السكان في سائر أرجاء سورية، فورا ودون أي عراقيل، وذلك على أساس تقييم الاحتياجات الذي تقوم به الأمم المتحدة، وفي منأى عن أي تحيز أو هدف سياسي.

وفي مخيم الهول، هناك ٠٠٠ ٧٣ شخص تبلغ نسبة النساء والأطفال منهم ٩٢ في المائة، يعيشون بالفعل في ظروف بالغة القسوة، تنعدم فيها الرعاية الصحية وغيرها من الاحتياجات

الأساسية المحدودة. ولا يسعنا إلا أن نتخيل هذه الحالة. ويأوي المخيم ما يتجاوز قدرته الاستيعابية المحددة بحوالي ٠٠٠ ٤١ شخص، مع وصول آلاف الأشخاص إلى المخيم الذين يعانون من الأمراض والصدمات الناجمة عن العنف. وهناك خوف كبير على سلامتهم. إنها صورة قاتمة.

وفيما يتعلق بالركبان، نحن سعداء بالجهود المستمرة المبذولة حاليا لإيجاد حلول دائمة للسكان هناك. ومع ذلك، فمن الضروري أيضاً ضمان وصول مساعدة إنسانية مستمرة للأشخاص الذين يختارون البقاء هناك. وتتشاطر إندونيسيا تماما الدعوة الهامة التي وجهها الأمين العام من أجل اتباع نهج قائم على المبدأ ومخطط له بعناية للحالة في الركبان، لا يؤدي إلى إلحاق أضرار إضافية بالنازحين والأشخاص المصابين بالفعل بالصدمة. بالإضافة إلى ذلك، سأكون مقصرا إذا لم أتطرق إلى الوضع في ناحية هجين وكذلك الفيضانات الشديدة في شمال غرب وشمال شرق سورية التي ألحقت أضرارا بـ ١٤ مخيماً من مخيمات المشردين داخليا و ٤٠ قرية في الحسكة، بما في ذلك مخيم العريشة.

كل الحالات الآنفة الذكر حالات صعبة، ويجب تلبية الاحتياجات الإنسانية في سورية على سبيل الأولوية. ويتعين علينا في مجلس الأمن حث جميع الأطراف على كفالة تقديم المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ بشكل مستمرو على نحو أفضل إلى سورية.

وفي الختام، من الواجب الجماعي للمجلس ألا تظل قصة نوجين أو أي قصة مماثلة مدفونة في محفوظات الأمم المتحدة، بغية ضمان عدم تكرار تاريخ الكوارث الإنسانية.

السيدة غولاب (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيدة أورسولا مولر على إحاطتها الإعلامية المفيدة بشأن الحالة الإنسانية في سورية، والسيدة نوجين مصطفى لإخبارنا بقصتها الشخصية وتزويدنا بنظرة متعمقة عن الواقع الذي يواجهه الأشخاص ذوو الإعاقة في البلد. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للأمم المتحدة ومختلف وكالاتها المنفذة التي تقدم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة لآلاف الأشخاص الذين يحتاجون إليها.

بعد مرور تسع سنوات على النزاع في سورية، لا تزال الحالة الإنسانية في البلد مزرية. إن تصاعد العنف في بعض المناطق السورية يشكل مصدر قلق بالغ، لا سيما عندما يؤدى هذا العنف إلى إصابة المدنيين الأبرياء أو مقتلهم. ونشعر بالقلق البالغ إزاء الأعداد الكبيرة من المدنيين الذين تفيد التقارير بمقتلهم خلال آخر فترة مشمولة بالتقرير في إدلب وشرق دير الزور. بالإضافة إلى تصاعد العنف، زادت الأحوال الجوية القاسية، مثل الفيضانات والبرد الشديد، من معاناة الشعب السوري. في هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بتعهداتها والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

لقد أشار وفد بلدي إلى تقارير عن أشخاص يغادرون الركبان للعودة إلى ديارهم أو إلى وجهات من اختيارهم. وهذا تطور جدير بالترحيب. ومع ذلك، يجب التأكيد على أنه يجب على جميع الأطراف أن تضمن تهيئة الظروف اللازمة لعودتهم، ويجب أن تكون العودة طوعية وآمنة وكريمة واستنادا إلى قرارات مستنيرة. ولا تزال المساعدات الإنسانية للركبان ضرورية ما دام الناس موجودين في المخيم. وعلى الرغم من أنه لا بد من إيجاد حل طويل الأجل، فإن المعونة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الطبية، لا تزال ضرورية. ولذلك ندعو إلى تيسير الوصول اللازم لتقديم المساعدة الإنسانية الأساسية إلى الركبان، ولا سيما إذ يقترب شهر رمضان بسرعة.

بالإضافة إلى ذلك، تكرر جنوب أفريقيا التأكيد على دعوتها السابقة إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، الذي يجدد الإذن بوصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط النزاع إلى سورية، مما يتيح إيصال المعونة إلى الأماكن التي هي في أمس الحاجة إليها.

ولا يزال ملايين الأطفال عرضة لخطر نقص التغذية والجفاف والأمراض المعدية والإصابة. في هذا الصدد، تشعر جنوب أفريقيا بقلق عميق إزاء الهجمات التي تعرضت لها مرافق الرعاية الصحية والمدارس على وجه الخصوص. ومن أجل ضمان مستقبل سلمي للشعب السوري، يجب على المجتمع الدولي دعم كل جهد ممكن لتحقيق تسوية بقيادة سورية ويتولى زمامها السوريون.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين مساعدة الأمين العام مولر على إحاطتها الإعلامية والسيدة نوجين مصطفى على بيانها.

تهتم الصين بشدة بالحالة الإنسانية في سورية، وتتعاطف مع أبناء الشعب السوري لما يمرون به من ظروف، وتشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية في البلد. وبينما نتكلم الآن، لا يزال هناك عدد كبير من الأشخاص في سورية يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، وتظل المشاكل المتعلقة بالمشردين داخلياً واللاجئين السوريين بالغة السوء. وقد أغرقت الفيضانات مساحات شاسعة من الأجزاء الشمالية الغربية والشمالية الشرقية من البلد، مما ألحق أضرارا بمخيمات المشردين داخليا هناك أو أدى إلى تدميرها.

ما برح المجتمع الدولي يتابع بقلق الحالة الإنسانية في مخيم الركبان ومخيم الهول ومحافظة إدلب. ومن أجل التصدي للتحديات الإنسانية بصورة شاملة، تقوم الحاجة إلى إيجاد حل مصمم خصيصا لها. وفي هذا الصدد، أود أن أتشاطركم الكيفية التي ترى بها الصين الحالة.

أولا، ينبغي لنا تقديم الدعم الفعال للحكومة والشعب السوريين في إعادتهما البناء الاقتصادي والاجتماعي ودعمهما لعودة اللاجئين السوريين. ولم تتعافى سورية بعد من الخراب الذي ألحقته بها سنوات عديدة من النزاع. وتتطلب جهود الحكومة السورية لإعادة البناء دعما قويا من المجتمع الدولي من أجل بعث الثقة وإذكاء الأمل في قلوب الشعب السوري في حياة أفضل في المستقبل.

وفي الآونة الأخيرة، وبفضل جهود مختلف الأطراف المعنية، عاد بعض اللاجئين السوريين في لبنان والأردن إلى سورية، وغادر بعض المشردين داخليا في مخيم الركبان المخيم من تلقاء أنفسهم. وترحب الصين بتلك التطورات وتدعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل طويل الأجل لمسألة الركبان.

ثانياً، ينبغي لنا زيادة المساعدات المالية والعينية للشعب السوري وتعديل وتحسين عمليات الإغاثة الإنسانية استجابةً للتغيرات في الاحتياجات الإنسانية في الميدان. فقد ارتفع عدد سكان مخيم الهول خلال الأشهر الأخيرة، وتزيد نسبة النساء والأطفال من سكانه على ٩٠ في المائة.

وينبغي تعزيز الاستجابة الإنسانية في ضوء الخصائص الديموغرافية للمخيم وتركيز الجهود على الحلول الطويلة الأجل. وينبغي للعمليات الإنسانية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في سورية أن تحترم سيادة سورية احتراما كاملا، وأن تلتزم بقرارات المجلس التزاما صارما، وأن تكثف اتصالاتها وتنسيقها مع الحكومة السورية.

ثالثا، ينبغي استمرار مكافحة القوى الإرهابية للدفاع عن المكاسب الأمنية التي تحققت بشق الأنفس. فالجماعات الإرهابية في إدلب، التي لم يتم وقفها وتتزايد قوتها، تهدد الأمن والاستقرار في سورية والمنطقة. ووفقا لآخر تقرير للأمين العام (S/2019/321)، لا توجد ضمانات لحق المواطنين في السلامة الشخصية أو الحقوق الأخرى في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية. ومن غير الممكن استدامة الوضع الراهن.

وتؤيد الصين التزام مختلف الأطراف المعنية في إيجاد حل مناسب لمسألة إدلب والقضاء على خطر الأزمة الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي تطبيق معايير موحدة لمكافحة جميع

الجماعات الإرهابية التي حددها المجلس، مع مراعاة الاحتياجات الإنسانية بصورة شاملة وتجنب إلحاق الضرر بالسكان المدنيين.

رابعا، ينبغي للجهود الرامية إلى تعزيز التسوية السياسية أن تواصل تهيئة الظروف الأساسية من أجل التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في الميدان في سورية. ومن الضروري أن يؤيد المجتمع الدولي بحزم الأمم المتحدة إذ تقوم بدورها كوسيط، وتدفع الأطراف السورية إلى البحث عن حل، وتعالج شواغل جميع الأطراف عن طريق التفاوض، مع احترام مبدأ عملية بقيادة سورية يمتلك زمامها السوريون، والتقيد بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وينبغي للأطراف السورية وضع مستقبل البلد ورفاه شعبه أولا، ومواصلة العمل للتغلب على خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، والإسهام في تحقيق الاستقرار في البلد والتقليل إلى أدنى حد من النزاعات.

وتتطلع الصين إلى إحراز مزيد من التقدم في الجولة الجديدة من حوار أستانا بعد تشكيل اللجنة الدستورية من أجل المضي قدما بالعملية السياسية السورية.

السيد ليفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشارك الزملاء الآخرين في شكر مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية أورسولا مولر على إحاطتها الإعلامية الممتازة – كما هو الحال دائما. ونعرب عن عميق تقديرنا لها ولموظفيها على عملهم الرائع والتزامهم بتقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. ونرحب أيضا بالسيدة نوجين مصطفى. واسمحوا لي أن أكرر تأكيد الوفود الأخرى لها ولجميع الأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم ليسوا غير مرئيين – بالتأكيد ليس في هذه القاعة.

وكما أوضحت مساعدة الأمين العام مولر، فإن جميع السكان في سورية قد عانوا سلسلة من الأهوال. وأود أن أركز على حالة الأشخاص ذوي الإعاقة تحديدا لأن النزاع الدائر يؤثر بصورة غير متناسبة على الأشخاص ذوي الإعاقة. وأود أن أذكر بعض التقديرات التي تستند إلى تقرير شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الصادر عن منظمة الإنسانية والإدماج. فهناك ٣ ملايين شخص في سورية من ذوي الإعاقات الدائمة، وهو عدد يتزايد مع كل شهر يستمر فيه النزاع. ويعاني ما يقرب من ربع اللاجئين السوريين في لبنان والأردن من اعتلال ما، وأكثر من ٦٠ في المائة من الأسر لديها فرد واحد على الأقل من ذوي الإعاقة. وهذه الأرقام المذهلة غنية عن البيان وتبين بأننا لا نستطيع مناقشة الحالة الإنسانية في سورية دون معالجة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أتطرق إلى المسائل التالية.

تتعلق النقطة الأولى بجمع البيانات. فعلى الرغم من تزايد الاهتمام الذي يولى للأشخاص ذوي الإعاقة في السياقات الإنسانية، لم يتم سوى جمع معلومات ضئيلة جدا. وكما ذكر السفير كوهين، فقد كان الافتقار إلى بيانات كافية عن الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق العمل الإنساني أحد الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها الاجتماع في إطار صيغة آريا بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة، الذي نظمته بولندا، إلى جانب ألمانيا والكويت وبيرو وكوت ديفوار في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

ويؤثر عدم كفاية جمع البيانات تأثيرا واضحا على تقييمنا لإيصال المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، أود أن أطرح على مساعدة الأمين العام مولر، التي أشارت باقتضاب إلى جمع البيانات في بيانها، السؤال التالي: هل بوسعها إعطاء مزيد من التفاصيل عن التحديات التي تواجهها فيما يتعلق بجمع البيانات؟ ما هي الكيفية التي تجمعها بها؟ وما نوع الأثر الذي تتركه على إيصال المساعدة الإنسانية؟

والمسألة الأخرى التي نود أن نوجه انتباه مجلس الأمن إليها هي الخدمات الصحية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التدهور المأساوي للمستشفيات العامة والمرافق الصحية. وللأسف، تتواصل الهجمات على المستشفيات

والمرافق الصحية العامة، مما يعني عدم وجود رعاية مناسبة تقدم للمرضى المصابين، ونتيجة لذلك قد تتحول تلك الإصابات إلى إعاقة دائمة. ولهذا السبب نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدافع بقوة عن صحة المدنيين وحمايتهم، وبخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

أخيرا وليس أخرا، فإننا نكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف التقيد الصارم بالقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مما يعني أن حماية المدنيين وتوفير إمكانية وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق لجميع السكان ليستا مسألتين اختياريتين – بل التزامين قانونيين بموجب القانون الدولي. ونعتقد اعتقادا راسخا بضرورة مساءلة المسؤولين عن انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتجاوز حدودهما. وهي أيضا مسألة تتعلق بمنع نشوب النزاعات. وفي هذا السياق، نؤيد بقوة العمل الجاري الذي تضطلع به لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وعمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة.

وأود كذلك أن أتناول بإيجاز الحالة في إدلب والركبان، التي أثارتها أيضا العديد من الوفود. وأود أن أشدد على أهمية الاتفاق بين روسيا وتركيا بشأن منطقة تخفيف التوتر في إدلب بوصفها خطوة بالغة الأهمية في اتجاه تفادي كارثة إنسانية. وينبغي لجميع أطراف النزاع كفالة التنفيذ الكامل لذلك الاتفاق.

وفيما يتعلق بالركبان، نعلم أنه في بداية شباط/فبراير، قدمت القافلة الإنسانية الثانية إلى الركبان دعما منقذا للحياة إلى ٤٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في المخيم. ومع ذلك، لم يكن ذلك سوى تدبيرا مؤقتا لمدة شهر تقريبا. وإذ نقترب من نهاية نيسان/أبريل، من الواضح أننا في حاجة ماسة إلى حل آمن وطوعي وكريم طويل الأجل للآلاف من الناس، ظل الكثير منهم يقيمون في منطقة الركبان لأكثر من سنتين.

في الختام، أود أن أشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري. ويظل التوصل إلى اتفاق سياسي تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522 مرفق) السبيل الوحيد نحو السلام.

وأخيرا، أود أن أعيد تأكيد الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن إعادة إعمار سورية. ونعتقد أن إعادة الإعمار يجب أن تبدأ بعد البدء الجاد في مرحلة انتقالية سياسية شاملة للجميع، إذ أننا نحتاج إلى دعم العودة الآمنة للملايين من السوريين الذين فروا من ديارهم.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يهنئ وفد بلدي السيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة نوجين مصطفى، اللاجئة السورية، على بيانيهما النيرين والملهمين.

تشعر كوت ديفوار بالقلق بوجه خاص إزاء الحالة المضطربة في مخيم الهول. فقد زاد عدد المشردين داخليا زيادة حادة. فقد ارتفع من أكثر من ١٥ ٠٠٠ شخص في كانون الثاني/يناير إلى حوالي ٧٣ ٠٠٠ في نيسان/أبريل، ٩٢ في المائة منهم نساء وأطفال.

وتشكل الفيضانات الأخيرة في البلد مصدر قلق بالغ لوفد بلدي. واستنادا إلى تقييم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تسببت الأمطار الغزيرة في تدمير ١٤ مخيما، تستضيف ٤٠ ٠٠٠ نازح و٤٠ قرية في محافظة الحسكة، ما مجموعه ١٢٠ ٠٠٠ شخص.

ويرحب بلدي، في هذا السياق، بالتدابير الجارية في مخيم الركبان، التي تسعى إلى إيجاد حلول دائمة لحالة النازحين. وقد تمكن ٤ ٣١٧ شخص من مغادرة المخيم، في الفترة بين ٢٤ آذار/مارس و ١٦ نيسان/أبريل، بمن في ذلك ٢ ٨٤٢ عادوا إلى

ديارهم أو إلى جهة أخرى اختاروها بعد إقامة قصيرة في ملجأ جماعي. ولا بد لتلك العودة المشجعة أن تكون طوعية وآمنة وتحترم كرامة النازحين.

وبالمثل، تلاحظ كوت ديفوار بارتياح الجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية التي قدمت المعونة الغذائية إلى ٣,٣٢ ملايين شخص والرعاية الطبية إلى ٢,٤ مليون شخص. وترحب، في ذلك الصدد، بتقديم المساعدة عن طريق الإمدادات الإنسانية عبر الحدود. وظلت الشاحنات ال٩٠٦ في ٢٧ قافلة من تركيا والعراق تقدم الإغاثة إلى ما متوسطه ٠٠٠ ١٥٠ شخص كل شهر.

ويمكن لعدم استقرار الحالة الأمنية في محافظة إدلب أن يقوض إيصال المعونة الإنسانية إلى السكان المحتاجين. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار الذي تفاوض عليه الاتحاد الروسي وتركيا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، فإن المحافظة تشهد قتالا مستمرا. ولذلك، تدعو كوت ديفوار جميع أصحاب المصلحة إلى احترام الاتفاق الروسي – التركي بشأن المنطقة المنزوعة السلاح، وتشير إلى التزامهم باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه للجهود الرامية إلى كفالة حماية الأشخاص المنكوبين وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

وفي الختام، تحث كوت ديفوار أطراف النزاع على إعطاء الأولوية للحوار في السعي إلى إيجاد حلول للأزمة السورية، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعمليتي أستانا وسوتشي التكميليتين.

ويرحب بلدي، في ذلك الصدد، بجولة المحادثات المقبلة المقرر إجراؤها في ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل في نور – سلطان، عاصمة كازاخستان، وتأمل في أن تساعد على استئناف عملية السلام من أجل وضع حد للأزمة السورية، التي طال أمدها كثيرا.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في شكر مساعدة الأمين العام مولر على إحاطتها الإعلامية، وفي تحية الأفرقة في الميدان. وأود كذلك أن أشارك الذين شكروا نوجين مصطفى على تلك الإحاطة الإعلامية المدهشة وعلى حكاية قصتها ومشاركتها مع الجميع هنا. أعتقد أننا جميعا نجدها مؤثرة للغاية وأننا مدينون لها بأن نحاول تحقيق بعض المسائل التي كنا نتكلم عنها، مثل كيفية تحسين الحياة للسوريين وإنهاء الأزمة. وسأتناول ذلك بعد لحظات، إذا جاز لي.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، أود أن أقول إن المملكة المتحدة تتفق بالكامل مع البيانات التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة وفرنسا وبولندا، لذلك لن أكرر سرد تلك الحجج. وأود، بدلا من ذلك، أن أطرح بعض الأسئلة، أولا، على السيدة مولر. إننا مهتمون جدا بالاتجاهات المتعلقة بتيسير إمكانية وصول المساعدات. ونود أن نعرف ما الذي يعتبره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تحسنا رئيسيا فيما يتعلق بتيسير إمكانية وصول المساعدات في الأشهر الثلاثة الماضية، والمجالات التي لا تزال فيها التحديات قائمة.

ثانيا، إذا جاز لي، أود أن أطرح سؤالا على نوجين مصطفى. لقد قطعت كل هذه المسافة لتحكي لنا قصتها. وسمعنا أن هناك ٠٠٠ ١٧٥ شخص من ذوي الإعاقة في إدلب وحدها. وقصة الاضطرار إلى الاختباء في الحمام أحيت الحالة في أذهان الجميع في المجلس وبينت بوضوح الكلفة البشرية التي تواجه الناس في سورية. ما الذي يمكننا أن نفعله، نحن في مجلس الأمن، بقدر ما نستطيع لمساعدتها وكل الذين هم في حالتها في سورية إزاء ما واجهته في حلب؟ وما الذي ينبغي لذلك أن يعني بالنسبة لنا غدا، وفي اليوم التالي، وفي غضون ستة أشهر. فإذا كان هناك شيء واحد يمكن أن يفعله المجلس، سيكون مفيدا جدا أن نعرف ما الذي تريده.

وكذلك أود أن أتطرق إلى بعض الأسئلة على المتكلمين الآخرين. لدي أربعة أسئلة. الأول سهل. وهو أن نطلب من أصدقائنا الروس عدم سرد الأكاذيب بشأن ذوي الخوذ البيض، وهي منظمة إنسانية تطوعية. وقد ناقشنا هذا الأمر في المجلس عدة مرات، وثبت بما لا يدع مجالا للشك بأنهم ليسوا إرهابيين بل عاملين في المجال الإنساني. ذلك هو السؤال الأول.

وبناء على ذلك، نناشد الأصدقاء الروس والصينيين، الذين يتكلمون عن التقدم المحرز في الميدان، دعم بعثة الأمم المتحدة للمراقبة عبر الحدود. ونطلب منهم دعمها في اللجنة الخامسة والسماح لها بالحصول على التمويل الذي تحتاج إليه، حتى يمكن للمساعدة عبر الحدود أن تتواصل على النحو الذي أراد لها المجلس وحدد.

وباقي أسئلتي، إذا جاز لي، موجهة إلى الممثل السوري، الذي لاحظت أنه لا ينظر إلى النساء عندما نتكلم. أعتقد أن ذلك أمر مثير جدا للاهتمام. وأود أن أطرح عليه سؤالا بالنظر إلى ما سمعناه من نوجين عن الأشخاص ذوي الإعاقة وإقرارا بحقيقة أن المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ظلت غير مسيسة في جميع أجزاء الأمم المتحدة. فقد كانت دائما تشكل مجالا يمكن لكل الدول الأعضاء أن تتعاون فيه. فهذه ليست قضية سياسية. ما الذي تفعله السلطات السورية لمعالجة وضع الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة النساء والفتيات ومن يعيشون في الأماكن الأكثر تضررا، مثل حلب وإدلب؟ أود حقا أن أعرف إجابة هذا السؤال، ونأمل أن نسمع أخبارا طيبة.

والسؤال الثالث حول صعوبة الوصول الإنساني إلى مخيم الركبان. ثلاثة عشر طفلا توفوا مؤخرا لأسباب كان يمكن تجنبها. لماذا ”يتعذر“ السماح بوصول الأمم المتحدة غير المشروط إلى ذلك المخيم؟

سؤالي الرابع يتمثل في طلب ضمانات لا لبس فيها من السلطات السورية، من خلال شخص الممثل السوري اليوم، بأن وقف إطلاق النار في إدلب سيُحترم دون قيد أو شرط.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن امتنان وفدي للسيدة أورسولا مولر على إحاطتها الإعلامية وللسيدة نوجين مصطفى على شهادتها المهمة والمؤثرة. ونعتقد أن ملاحظاتها لم تترك عضوا من أعضاء المجلس لم يتأثر بما جاء فيها. ولذلك، نعرب لها عن دعمنا وتضامننا.

ونحن ندرك أن آلاف الأشخاص في سورية يعانون من نفس الوضع وأن شهاداتهم تدعونا، في المقام الأول، إلى العمل واتخاذ تدابير حاسمة لوضع حد لهذه الحرب الطويلة وتعويض الضحايا من أجل استعادة السلام في سورية وتعزيز تطبيع الحالة السياسية.

وحكومة غينيا الاستوائية لا تزال تشعر بالقلق إزاء تصاعد العنف في سورية، وخاصة في الجزء الشمالي الغربي من البلاد حيث ترسخت أقدام عدة جماعات إرهابية ومجموعات مسلحة غير شرعية. ورغم أن الحكومة السورية تسيطر على معظم أراضيها وأن الوضع في محافظة إدلب يحتاج إلى التسوية في أقرب وقت ممكن، فإن الحاجة إلى امتناع أطراف النزاع عن أي عمليات عسكرية واسعة النطاق لا تزال قائمة.

وفيما يتعلق بتلك المحافظة، التي تعد مفتاحا لحسم الصراع، يجب أن تدرك الأطراف أن أي هجوم عسكري كبير في الجزء الشمالي الغربي من البلاد لن يهدد أرواح الآلاف فحسب، بل سيعيق عمل الوكالات الإنسانية كذلك. ونُذكر الأطراف بأنه، في إطار عملياتها لمكافحة الإرهاب، عليها أن تفي دائما بالتزامها باحترام حقوق المدنيين وحمايتهم، مع تأمين الوصول في الوقت المناسب وبشكل مستدام ودون عوائق لإيصال المساعدات الإنسانية في الشمال الغربي والشمال الشرقي وسائر المناطق السورية الأخرى.

وما من شك في أن أي أعمال قتالية أخرى في إدلب سيكون لها عواقب مدمرة على المدنيين. ولا بد من بذل كل جهد ممكن للحيلولة دون استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة، وعلى جميع أطراف النزاع أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بغية تجنيب المدنيين أسوأ عواقب القتال. ومن الضروري أن يحافظ مجلس الأمن على وحدة الصف وأن يعمل بصورة جماعية لتجنب أي تصعيد عسكري جديد في شمال غرب سورية.

وفي هذا الصدد، يجب احترام المنطقة المنزوعة السلاح لتجنب مزيد من النزوح الجماعي للسكان وحماية المدارس والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية الحيوية. كما يجب أن نكفل تعافي الأطفال المتضررين من النزاع، وترميم المدارس وتحسين فرص الوصول إلى التعليم للجميع، وتوفير خدمات مناسبة لحماية الأطفال وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية.

وأولوية مجلس الأمن يجب أن تكون حماية أرواح الملايين من المدنيين الأبرياء. وأولويتنا وواجبنا الأخلاقي أن نضمن بقاء هؤلاء – ومعظمهم من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة – على قيد الحياة. ولكن هذا يمثل تحديا كبيرا، بالنظر إلى الحالة في مخيمي الركبان والهول، اللذين يؤويان آلافا من الأشخاص يعيشون في ظروف بائسة.

وهذا هو أبشع جوانب الحرب، حيث تظل احتياجات السكان ملحة للغاية في جميع المناطق. وبالنظر إلى هذا الوضع المؤسف، لا بد من التوصل إلى توافق في الآراء على أهمية تلبية الاحتياجات الملحة والفورية للمشردين الذين يعانون من صدمات نفسية. وفي هذا السياق، نرحب بالترتيبات الجارية لتأمين إرسال قافلة إنسانية ثالثة إلى الركبان، وإن كنا نعتقد أنه سيكون من الأفضل التوصل إلى حلول مستدامة أو، حسب الاقتضاء، نقل هؤلاء إلى ملاجئ جماعية أخرى.

ولم يعد ثمة شك بشأن الحاجة الملحة للتصرف في سورية. إن مؤتمر بروكسل الثالث، الذي نجح في جمع قرابة ٧ بلايين دولار كمساعدات لتمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لسورية والمنطقة، يشهد على تضامن المجتمع الدولي مع الشعب السوري والبلدان المجاورة. ويتعين على الجهات المانحة والدول الأعضاء الآن الوفاء بالتزاماتها على وجه الاستعجال، كما قال الأمين العام.

ختاما، وبينما نتطلع إلى الاجتماع المقبل في أستانا، نكرر تأكيد التزامنا الثابت بإيجاد حل سياسي للأزمة السورية في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية، وأدعوه إلى الرد على الأسئلة.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): بداية، ما زال الشعب السوري ضحية ما يجري داخل هذا المجلس من نفاق تمارسه ذات المجموعة من الدول التي لا تريد العمل على وضع حد نهائي للأزمة في سورية، بل تريد الاستمرار في إدارة الإرهاب والاستثمار في المجموعات الإرهابية المسلحة، وفرض الحصار الاقتصادي على الشعب السوري. ولا شك مطلقا في أن محاولات هؤلاء استغلال معاناة وآلام السوريين تحقيقا لغاياتهم ومآربهم هو أمر أبعد ما يكون عن الحرص على رفع المعاناة عن الشعب السوري.

السوريون يطلبون من حكومات هذه الدول التي تدعم الإرهاب في سورية أن يتوقفوا عن استغلال الأزمة في سورية لتحقيق غايات سياسية تخصهم هم ولا تخص السوريين، وأن يرفعوا الحصار الاقتصادي الذي يفرضونه على الشعب السوري، وأن يتوقفوا عن قصف المدن وقتل المدنيين وتدمير البنى التحتية التي تشكل جميعها شواهد حية على مسؤولية هذه الأنظمة المباشرة عن معاناة السوريين وسببا رئيسيا من أسباب تشريدهم

ودفعهم إلى اللجوء والنزوح والمعاناة الإنسانية وعرقلة عودتهم الآمنة والكريمة إلى بلادهم.

لم تدخر حكومة بلادي، الجمهورية العربية السورية، أي جهد في السنوات الأخيرة لتقديم كافة أنواع المساعدات الإنسانية والدعم لجميع السوريين المتضررين من الأزمة، أينما تواجدوا على كامل الأراضي السورية. ولذلك فقد حرصت الحكومة السورية على التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية العاملة في سورية للقيام بذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. وبعيدا عن البروبوغاندا التي يحاول البعض تسويقها، والادعاءات التي يروجون لها، أود أن أؤكد أن الطريق إلى تحسين الوضع الإنساني واضح للجميع ويستلزم ما يلي.

أولا، عدم تجاهل المسببات الرئيسية لمعاناة السوريين، أل وهي ممارسات التنظيمات الإرهابية المسلحة وحكومات الدول المعروفة الداعمة لها، والجرائم المتواصلة التي يرتكبها ما يسمى بـ ”التحالف الدولي“ والتي أودت بحياة آلاف المدنيين وألحقت أضرارا جسيمة بالبنى التحتية، بما فيها المدارس والمشافي، والإجراءات القسرية أحادية الجانب اللاشرعية المفروضة على الشعب السوري، التي يجب رفعها بشكل فوري وغير مشروط، لا سيما وأن الآثار الإجرامية الكارثية لهذه التدابير على المدنيين والعمل الإنساني لا تخفى على أحد.

ثانيا، وضع حد للتسييس المتعمد والممنهج للشأن الإنساني ومحاولات استغلاله من بعض الدول لأغراض استعراضية، كما تم مؤخرا في مؤتمر بروكسل، الذي كان هدفه ممارسة الضغوط على سورية وتعقيد الأزمة وإطالة أمدها، الأمر الذي تجلى بربط العمل الإنساني والتنموي مجددا بشروط سياسية لا تنسجم ومبادئ العمل الإنساني.

ثالثا، دعم جهود الدولة السورية وحلفائها لتسهيل عودة المهجرين السوريين إلى وطنهم بأمان وكرامة، والعمل على توجيه معونات المانحين بما يخدم هذا الهدف بدلا من تخصيص البلايين من الدولارات لإبقاء هؤلاء اللاجئين في الدول المضيفة لهم.

رابعا، ضرورة الانضمام إلى الجهود السورية لتخليص أهلنا في إدلب من سيطرة تنظيم جبهة النصرة الإرهابي وغيره من التنظيمات والكيانات الإرهابية الأخرى المرتبطة به، الذي يتخذ منهم دروعا بشرية، وكذلك وضع حد لاعتداءات تلك الجماعات الإرهابية المتكررة على المدنيين الأبرياء من سكان المدن والبلدات المجاورة.

خامسا، إنهاء معاناة عشرات الآلاف من المدنيين المتواجدين في مناطق تخضع لسيطرة قوات أجنبية لا شرعية ومليشيات عميلة لها. وهنا نشير إلى أنه قد مر حوالي ١ ٨٢٠ يوما على استمرار الاحتجاز القسري للمدنيين الذين تحتجزهم الولايات المتحدة والميليشيات الإرهابية التابعة لها داخل مخيم الركبان في منطقة التنف المحتلة. إن استمرار معاناة هؤلاء المدنيين السوريين يكشف عدم اكتراث الإدارة الأمريكية بمعاناتهم وأوضاعهم الكارثية. ونؤكد مرة أخرى على ضرورة وضع حد لمعاناة هؤلاء المدنيين وإغلاق هذا الملف بشكل نهائي عبر السماح للمحتجزين بمغادرة المخيم والعودة إلى مناطقهم التي حررها الجيش العربي السوري من الإهاب، مشيرين إلى أن الحكومة السورية قد اتخذت كافة الإجراءات اللازمة لإجلاء محتجزي مخيم الركبان وإنهاء معاناتهم. والأمر لا يحتاج إلا لسماح قوات الاحتلال الأمريكي بتفكيك هذا المخيم، وضمان أمن تحرك وسائل النقل في منطقة التنف المحتلة.

ختاما، فإن الطريق الوحيد لرفع المعاناة وتحسين الوضع الإنساني هو كف حكومات الدول المعروفة عن دعم الإرهاب والرفع الفوري للتدابير القسرية اللاشرعية التي يتم استخدامها لتحقيق أجندات رخيصة.

كلمة أخيرة، إن معاناة كل سوري هي مسار ألم بالنسبة لنا، بمن في ذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتبذل مؤسسات الدولة السورية قصارى جهدها لتوفير الدعم والرعاية لهم ولغيرهم من الفئات الهشة في المجتمع، والذين زادت أعدادهم بشكل كبير بسبب ممارسة التنظيمات الإرهابية وجرائم التحالف الدولي. ولقد فاقم من جسامة هذا التحدي، التدابير القسرية الأحادية الجانب التي تعيق جهودنا لتوفير كافة الخدمات والرعاية الصحية على النحو المأمول. ولا تخلو مدينة سورية على الإطلاق من العديد من المدارس والمعاهد المختصة لذوي الاحتياجات الخاصة والتي تقدم خدماتها لمحتاجيها مجانا. ولم تتوان الحكومة السورية عن تقديم الاهتمام للأشخاص ذوي الإعاقة على الإطلاق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرد بصفتي الوطنية.

اتهم سفير سورية أعضاء مجلس الأمن بالنفاق وعدم الاهتمام بالناس. وأود أن أقول فيما يتعلق بألمانيا أنها استضافت مئات الآلاف من السوريين في بلدنا – وتجلس معنا هنا أحدهم. ونحن نتحدث إلى الناس ونعلم مصيرهم. ونسمعهم يتحدثون عن التعذيب الذي تعرضوا له في السجون في سورية. ونعلم عن تجويع الناس وقصفهم وإطلاق الغازات السامة عليهم من قبل حكومة بلدهم، علاوة على انتهاكهم جنسيا في منازلهم. وأردت فقط أن أشير إلى ذلك.

وأود أيضا أن أقول أن ألمانيا تواصل العمل على موضوع المساءلة. ونقدم الدعم للآلية آلية دولية محايدة ومستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا. ونواصل الآن محاكمة أول ممثلي النظام السوري في ألمانيا عن الفظائع التي ارتكبوها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة مولر للرد على الأسئلة.

السيدة مولر (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرد على السؤال الذي طرحته ممثلة بولندا عن البيانات المصنفة. ولضمان البيانات المصنفة، فإن من الأهمية بمكان أن تكون هناك برمجة فعالة للعمل الإنساني وأن ندرك الاحتياجات المحددة والمتنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة لأن المساعدة الإنسانية لا تكون فعالة إلا حين تكون شاملة.

ويعمل الشركاء في المجال الإنساني حاليا على جمع البيانات المصنفة. وقد أدرج نوع الجنس والسن والإعاقة في تقديرات تخطيطنا. ونواصل تدقيق البيانات المتوفرة لدينا حتى يتسنى لنا التركيز على برمجة المساعدة الإنسانية لمن هم في أشد الحاجة إليها. ومددنا فترة تقييم الاحتياجات في سورية لاستعراض الاحتياجات الإنسانية للعام ٢٠١٩ كما يعلم الحاضرون. وقد نشر ذلك التقييم في آذار/مارس من هذا العام ويقدم استعراضا شاملا للاحتياجات، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة.

والمهم الآن الحصول على دعم الجهات المانحة بما يمكننا من تلبية تلك الاحتياجات. وفي حين تم التعهد بتوفير ٧ بلايين دولار في مؤتمر بروكسل لدعم المحتاجين في سورية والمنطقة، فإن نداء هذا العام لم يمول إلا بنسبة ٨ في المائة فقط. ولذلك، يجب علينا بذل المزيد من الجهد ويمكننا ذلك. فالوكالات الإنسانية والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والحماية للأشخاص المحتاجين في سورية.

وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارها سفير المملكة المتحدة عن تحسينات وتحديات الحصول على المياه فإن تقرير الأمين العام (S/2019/321) يتناول توسيع الأمم المتحدة لنطاق تلك الخدمات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وكانت هناك أكثر من ١ ٢٠٠ بعثة منتشرة في جميع أنحاء البلد في شباط/فبراير وآذار/مارس. ونواجه الآن تحديين رئيسيين أود تسليط الضوء عليهما.

أولا، دعونا للوصول إلى الركبان بهدف نشر قافلة المعونة الثالث ولكننا تلقينا معلومات يوم الاثنين تفيد بعدم إمكانية ذلك كما ذكرت. وعليه فإن ذلك هو التحدي الرئيسي الأول أمامنا الآن. ثانيا، نحن بحاجة إلى الوصول أيضا لإرسال الموظفين إلى الشمال الشرقي من البلد لدعم العمليات في مخيم الهول.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مولر على بيانها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة مصطفى.

السيدة مصطفى (تكلّمت بالإنكليزية): يسرّني أن أسمع الكثيرين من أعضاء المجلس اليوم يقولون إن الأشخاص ذوي الإعاقة لن يظلوا غير مرئيين. وسأراقب أنا وكثيرون غيري للتأكد من ترجمة هذه الكلمات إلى عمل. إن إدلب نموذج مثالي للأماكن التي ينبغي أن تتم هذه الإجراءات فيها من أجل حماية جميع المدنيين. ومن حيث الإجراءات الملموسة، يمكن للمجلس أن يتأكد من أن الأشخاص ذوي الإعاقة مشمولون في جميع أعماله وقراراته وبرامجه وتمويله. وأود أن أطلب إلى المجلس راجيةً أن يتأكد من تلبية احتياجاتنا المحددة، لا سيما احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة. واليوم، وللمرة الأولى، أعطى المجلسُ امرأةً ذات إعاقة فرصة لإسماع صوتها. وأملي هو أن يكون ذلك، من اليوم فصاعداً، حدثاً يجري بانتظام في المجلس، بحيث يمكن أن يسمع منا مباشرة ولا ينسى أبداً ما تكلمنا عنه اليوم. فلا غنى عنا في المسائل التي تخصنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات إضافية.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مولر والسيدة مصطفى على ردودهما على أسئلة السفيرة بيرس. لقد أحطنا علماً بما قالتاه، وسنتابع هذه النقاط.

وأعتقد أن ممثل سورية ردّ على أحد الأسئلة الثلاثة التي طرحناها عليه. وبعد إذنكم، سيدي الرئيس، أود أن أطرح عليه السؤالين الآخرين مرة أخرى، وأود أن أكررهما. أعتقد أن جميع الوفود الموجودة هنا اليوم تقريباً قد أثارت مسألة الحالة في الركبان، وقد علمنا للتو من مساعدة الأمين العام أن الأمم المتحدة علمت من السلطات السورية أنه لا يمكن للأمم المتحدة إرسال قافلتها التالية. فهل يمكن أن يوضح الممثل السوري لنا وللمجلس السبب في أن هذا غير ممكن؟ هذا أول سؤال.

والسؤال الثاني هو ما إذا كان الممثل السوري يمكن أن يعطي المجلس تأكيداً واضحاً بأن السلطات السورية ستحترم وقف إطلاق النار القائم في إدلب.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): كنت أتمنى لو أن السفيرة بيرس بقيت هنا حتى تتاح لها فرصة الاستماع إلى إجابتي. وبدلاً من ذلك، وبعد أن نصّبتْ نفسها قاضياً وأمطرتنا ببعض الأسئلة، فإنها غادرت ببساطة.

لقد طرحت السيدة بيرس سؤالاً تطرّق إليه السيد كوهين أيضاً. فيما يتعلق بالصين، من الناحية السياسية، فإننا نؤيد تأييداً كاملاً إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود. وبالنسبة للأسئلة التي تُناقَش في اللجنة الخامسة، بما أنها تتعلق بمسائل مالية وأخرى تخص الميزانية، فإنه ينبغي ترك تلك الأسئلة لزملائنا في اللجنة الخامسة بدلاً من أن طرحها علينا في مجلس الأمن. ومع ذلك، فقد تحققتُ من زميلي في اللجنة الخامسة. وجرى إبلاغي بأنه تم التوصل بالفعل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في اللجنة الخامسة. وبناء على ذلك، لم يكن هناك أي مسألة تتعلق بما إذا كانت الصين تؤيد إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود أو أنها حاولت عرقلة ذلك. فلا توجد مسألة كهذه. وقد حُلّت المسألة، وبالتالي لا توجد مشكلة. ولم تكن هناك حاجة لإثارتها في مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية للرد على الأسئلة التي طُرحت.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): للإيضاح وحسب، فأنا لم أشر بكلمة ”نفاق“ إلا إلى بعض الدول، والتي تعرف نفسها جيداً، وهي المسؤولة الرئيسية عن المعاناة الإنسانية في بلادي. وما ذكرتَه أنت، سيدي الرئيس، عن الممارسات والتعذيب والمواد الكيميائية، فهو يدّل مرة أخرى على التسييس المتعمّد وعلى استغلال البعض لمنابر الأمم المتحدة لشيطنة حكومة بلادي والإساءة لها. ورداً على السؤال الذي طرحه الزميل البريطاني تأكيداً على سؤال الممثلة البريطانية، سنعمم اليوم رسالتين متطابقتين، وأود أن أقرأ منهما ما يلي بخصوص الوضع في المخيمات، الركبان وغيره:

”فيما يتعلق بالوضع في مخيم الركبان، تؤكّد الحكومة السورية على المعلومات التي أوردتها في هذا الصدد في سياق ردّها على التقارير السابقة وتشدّد على أنه بفضل الموافقات والتسهيلات التي منحتها الحكومة السورية، نجحت الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري بإيصال قافلتي مساعدات إنسانية إلى مخيم الركبان، وهي مستعدّة – أي حكومة الجمهورية العربية السورية – لتقديم الدعم لإرسال قافلة مساعدات ثالثة، شريطة ضمان عدم وصولها إلى أيادي الإرهابيين، كما جرى سابقاً. نحن مستعدون، لكن على ألا تصل القافلة إلى أيدي الإرهابيين كما حصل سابقاً.“

وتؤكد الحكومة السورية أن السبب الوحيد للظروف البائسة التي يعيشها المدنيون هناك هي أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل الأرض التي يقع عليها مخيم الركبان، وهي من تعرقل تفكيكه وتتخذ من المدنيين السوريين رهائن داخله، ولا تسمح للنازحين بالخروج منه والعودة إلى بيوتهم لأسباب ودوافع سياسية معروفة للجميع، علماً بأن حكومة الجمهورية العربية السورية كانت قد اتفقت مع الأمم المتحدة على إنهاء المعاناة الإنسانية لسكان المخيم وتفكيكه تمهيداً لإعادتهم إلى قراهم وبلداتهم التي هُجّروا منها بفعل الإرهاب، وذلك في أقرب الآجال وعقدت عدة اجتماعات مشتركة في هذا الصدد، كان آخرها بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل الحالي.

أما فيما يتعلق بمخيم الهول، فتستمر الحكومة السورية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، في إرسال قافلة مساعدات إلى المخيم بعد أن منحت الموافقات اللازمة لتسيير القافلة المذكورة، كما قدّمت الحكومة السورية كل التسهيلات اللازمة لمنظمة الصليب الأحمر الدولية والتي أرسلت المساعدات المختلفة للمحتاجين في المخيم والمناطق المجاورة له. أما بخصوص مخيّم عريشة الذي غمرته المياه بسبب الأمطار الغزيرة، فقد طالبت الحكومة السورية منذ وقت طويل بترحيل النازحين إلى قراهم، إلا أن الأمم المتحدة لم تستجب لذلك. ولو أنها استجابت لما كانت هذه الكارثة الإنسانية قد حصلت.

هذا بالنسبة للمخيم، أما بالنسبة لموضوع إدلب، فالمدنيون في محيط إدلب وفي المدن والقرى والمناطق المجاورة يتعرضون يومياً لقصف وانتهاكات من قبل المجموعات الإرهابية الموجودة في إدلب. فهل بوسع المجلس أن يضمن ألا تقوم المجموعات الإرهابية هذه بالاعتداء على المواطنين المدنيين، هل بوسعه أن يضمن ألا يقوم هؤلاء بالاعتداء على المواطنين المدنيين في المناطق المجاورة؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

أود أن أسأل ممثل الجمهورية العربية السورية إذا كان سيوافق على الطلب المقدم بموجب القانون الدولي الإنساني بأن تكفل الحكومة السورية وتدعم عودة اللاجئين بصورة آمنة وطوعية وكريمة ومستنيرة إلى ديارهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): هل يمكن أن تعيد السؤال؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل يمكن لممثل الجمهورية العربية السورية الحاضر هنا اليوم أن يضمن ويعلن أن حكومة بلده ستدعم وتتبع قاعدة القانون الدولي الإنساني التي تلزمها بتشجيع عودة اللاجئين بصورة آمنة وطوعية وكريمة ومستنيرة إلى ديارهم؟

ستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): إن حكومة الجمهورية العربية السورية هي من دعت إلى عودة جميع اللاجئين إلى بلادهم، سورية. الحكومة السورية هي أول من دعا، وتدعو بشكل دائم، إلى عودة كافة اللاجئين إلى ديارهم. ومن يعيق ذلك ليس الحكومة السورية. من يعيق ذلك معروفون للجميع. نحن مع عودة كافة اللاجئين إلى الجمهورية العربية السورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.